الفصل الثالث

واقع التعليم فى ليبيا قبل بداية التخطيط التربوى

يتضمن هذا الفصل :

- *نبذة مختصرة عن نشأة التعليم فى ليبيا.*

أولاً : واقع التعليم فى ليبيا خلال فترة الإدارتين البريطانية والفرنسية (1943 - 1952).

(1) النظم التعليمية بالأقاليم الثلاثة.

(2) التطور الكمى والنوعى للتعليم خلال هذه الفترة.

أ - الجوانب الإيجابية.

ب- الجوانب السلبية.

ثانياً : الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى ليبيا عند الاستقلال وقبيل ظهور التخطيط.

(1) الظروف السياسية.

(2) الظروف الاقتصادية.

(3) الظروف الاجتماعية.

ثالثاً : انعكاس الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على التعليم فى ليبيا عند الاستقلال وقبيل ظهور التخطيط.

(1) التعليم العام.

(2) التعليم الفنى والمهنى.

(3) التعليم الدينى.

(4) التعليم الجامعى.

الفصل الثالث

واقع التعليم فى ليبيا قبل بداية التخطيط التربـــوى

لم تعرف ليبيا طوال تاريخها القديم والحديث أى نوع من السياسة التعليمية المنظمة بقوانين وقرارات ولوائح وفقاً لتشريعات وطنية إلا منذ بداية الخمسينيات من هذا القرن وذلك على الرغم من ظهور التعليم فيها منذ الفتح العربى الإسلامى عام 642م ، حيث استمر التعليم فى ليبيا طوال الحقب التاريخية اللاحقة للفتح العرب الإسلامى وحتى مجئ الأتراك عام 1551م عبارة عن نشاط تعليمى تقليدى ارتبط بالعلوم التقليدية فى تلك العصور ، وخصوصاً علوم اللغة العربية وآدابها ، وعلوم القرآن الكريم والسنه المحمدية الشريفة. حيث يشير الدكتور رأفت غنيمى إلى أن «هذا النشاط كان قائماً بجهود أهلية وشخصية عن طريق المساجد والكتاتيب والثغور والربط الإسلامية ، ثم الزوايا السنوسية فيما بعد» [1] .

غير أن هذا التعليم على الرغم من بساطته ، وإعتماده على الأساليب التقليدية القديمة قد ترسخ فى أذهان المتعلمين ، وتعمق إيمانهم بأهدافه ومبادئه ومؤثراته التربوية فى الناشئين والراشدين على حد سواء حتى إن الأتراك لم يستطيعوا منافسته رغم كل السبل والوسائل التى استخدموها – ولا سيما فى أيامهم الأخيرة – عن طريق نشر النظم التعليمية الحديثة بلغتهم ، وإيفاد الطلبة الليبيين للدراسة فى تركيا وذلك فى محاولة منهم لتتريك العرب الليبيين ، وطمس معالم الشخصية والثقافة العربية الأصيلة لدى هذا الشعب الذى استعمروه لمدة تزيد على الثلاثة قرون ونصف من الزمن ، أى منذ 1551م وحتى 1911م.

كما أن إيطاليا الفاشية ، رغم جبروتها وعنجهيتها وانتهاجها لأبشع الوسائل من أجل

---

(1) الدكتور رأفت غنيمى الشيخ ، تطور التعليم فى ليبيا فى العصور الحديثة ، دار التنمية للنشر والتوزيع ، بنغازى ، 1972 ، ص 2.

طلينة ليبيا وجعلها جزءاً من إيطاليا ، لم تفلح هى الأخرى فى القضاء على منابع وراوفد هذا التعليم التى لم تنضب على الرغم من كل المحاولات التى قامت بها إيطاليا لتدمير البنى الأسياسية للتعليم العربى الأسلامى فى ليبيا من خلال غلق الأماكن التى كانت تستخدم كمدارس وذلك إلى جانب تشريدها للأهالى ، وتجنيد الشباب الليبى فى حروبها ضد الحبشة والصومال وأرتيريا ، ثم خلال الحرب العالمية الثانية ، ناهيك عن فتح المدارس الإيطالية والأقسام الداخلية بحجة إيواء الأيتام وأبناء الفقراء ، والزج بالمخالفين فى غياهب السجون والمعتقلات ونصب المشانق العلنية فى كل مدينة وقرية.

من خلال استقراء تاريخ الاستعمار فى ليبيا يلاحظ أن هذا الشعب قد تعرض منذ الفتح العربى الإسلامى للعديد من الغزوات ، والسيطرة الإستعمارية التى حاول خلالها المستعمرون الغزاة مسخ وطمس وتشويه الثقافة العربية الإسلامية عن طريق فرض نظمهم التعليمية ولغاتهم القومية على أبناء البلاد الأصليين وذلك بدءاً بغزوات الأسبان والنورمانديين تم الأتراك والإيطاليين إلى التواجد البريطانى والفرنسى والأمريكى على أرض ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية. كما يلاحظ أيضاً أن المدة التى تعرضت فيها ليبيا للنفوذ والسيطرة الأجنبية تبلغ حوالى (460) سنة ، أى منذ أن غزاها الاسبان عام 1510م والذين تنازلوا عنها لفرسان القديس يوحنا عام 1522م ، ثم وقعت تحت السيادة العثمانية منذ عام 1551م حتى احتلتها إيطاليا عام 1911 ، وبجلاء قوات المحور عن ليبيا عام 1943م أصبحت البلاد فى دائرة نفوذ قوات الحلفاء المنتصرة فى الحرب الثانية ولاسيما بريطانيا وفرنسا كما شاركتها أخيراً أمريكا منذ عام 1954. وإلى أن انتهت هذه السيطرة الأجنبية برحيل آخر جندى أمريكى عن أرض ليبيا يوم 1970/6/11 وذلك بفعل قيام الثورة الليبية ومطالبتها بجلاء بقايا الفاسيست الإيطاليين ، واليهود ، والقواعد البريطانية والأمريكية ، غير أن أشد هذه الفترات خطورة على التعليم فى ليبيا كانت هى فترة الاحتلال الإيطالى التى دامت أكثر من اثنتين وثلاثين سنه ، أى من 1911 وحتى 1943.

ويؤكد عبد اللطيف البرغوتى على أنه «بالرغم من كل ذلك فقد ظل الشعب العربى فى ليبيا متمسكاً بعروبته ومعتقداته الإسلامية عن طريق تعليمه العربى الإسلامى الذى

حفظ تراثه وقيمه الروحيه وآداب سلوكه ومثله العليا المستمدة من ركائز الدين الإسلامى وتعاليمه وأداة معرفته وهى اللغة العربية، [1] .

وتعزى الدراسة الحالية ذلك إلى أن معظم السكان فى ليبيا خلال تلك الفترة كانوا يكونون مجتمعاً ريفياً ، وقد أضحى هذا المجتمع الريفى بعيداً عن سلطات القوى المسيطرة على الأمور والتى تتخذ من المدن الساحلية مراكز لفرض سيطرتها ، كما تأثر هذا المجتمع الريفى بالبيئة الصحراوية فامتاز أفراده بالقسوة والخشونة والمحافظة على العادات والتقاليد العربية والدين الإسلامى ، أى المحافظة على التراث العربى الإسلامى ، هذا بالإضافة إلى كون علاقة أبناء البلاد الأصليين – سواء من سكان الريف أم المدن – بالدخلاء الأجانب على مر العصور التاريخية المذكورة كانت علاقة عداء بين مستعمر غاشم ، أو مسيطر مستبد تحت رداء الإسلام ، أو مهيمن باسم الحماية ، وبين شعب شعر بالظم والقمع من قبل أولئك الدخلاء فدفعته حميته وغيرته ومشاعره القوميه إلى التصدى لكل محاولات النيل من كرامته ، أو مسخ هويته وثقافته وآدابه العربية الأصيلة.

وقد نجلىّ ذلك واضحاً فى عدم الإقبال على نظمهم التعليمية الحديثة رغم كل المغريات ، بل يمكن القول بأن ذلك قد زاده إصراراً وتمسكاً أكثر من ذى قبل بنظمه التعليمية التقليدية ، حيث لم تنتشر النظم التعليمية للدخلاء إلاّ فى المدن الساحلية وبصورة لم تكن مؤثرة فى مجتمع غالبية سكانه يعيشون فى الأرياف النائية.

والدراسة الحالية لا يعنيها الغوص فى التفاصيل الدقيقة لنظم التعليم فى ليبيا وتطورها خلال الحقب التاريخية الماضية ، بقدر ما يهمها أن تكون هذه المقدمة الموجزة مدخلاً لدراسة واقع التعليم فى ليبيا واتجاهات السياسة التعليمية خلال مدة معينة سبقت قيام التخطيط التربوى فى ليبيا ، لكى يمكن أن تصل الدراسة بعد ذلك إلى بيان وتحديد أثر قيام هذا التخطيط على تطوير التعليم والأهداف التربوية فى الجماهيرية الليبية وذلك ما سوف يتم تناوله فى الفصل القادم.

---

(1) عبد اللطيف البرغوثى ، تاريخ ليبيا الاسلامى ، منشورات الجامعة الليبية ، بنغازى ، 1973 ، ص 290.

وبما أن هذا الفصل سيتناول استعراض وبحث ودراسة واقع التعليم فى ليبيا قبل قيام التخطيط التربوى ، فإن الدراسة ترى تقسيمه إلى المحاور الرئيسية التالية:

أولاً : واقع التعليم فى ليبيا خلال فترة الإدارتين البريطانية والفرنسية (1943-1952).

ثانياً : الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى ليبيا عقب الاستقلال وقبيل ظهور التخطيط.

ثالثاً : انعكاس الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على التعليم فى ليبيا عقب الاستقلال وقبيل ظهور التخطيط.

أولاً : واقع التعليم فى ليبيا خلال فترة الإدارتين البريطانية والفرنسية (1943-1952) :

يقصد بفترة الإدارتين البريطانية والفرنسية تلك الفترة التى أعقبت مباشرة طرد القوات الإيطالية من ليبيا عام 1943 أثر هزيمته قوات المحور فى شمال أفريقيا بعد معركة العلمين الفاصلة عام 1942 ، حيث تم وضع ليبيا تحت الإشراف المشترك بين كل من بريطانيا وفرنسا وذلك تمهيداً لتقسيمها فيما بعد.

وقد استمرت ليبيا تحت النفوذ الثنائى المشترك لمدة ثمانى سنوات ، قبل أن تحصل على ماسمى بالإستقلال فى نهاية عام 1951 ، غير أن ذلك الاستقلال لم يخلصها من التواجد الاستعمارى فوق أراضيها ، بل نجده قد سمح للولايات المتحدة الأمريكية أيضاً بإقامة قواعد عسكرية لها فى الجزء الغربى من البلاد.

ولعل الدراسة الحالية قد اختارت أن تبدأ استعراضها وتحليلها لواقع التعليم فى ليبيا خلال المدة التى سبقت قيام أول خطة تربوية عرفتها البلاد بهذه الفترة لعدة أسباب منها :

1- تعد هذه الفترة من أهم الفترات التى شهدت تطورات مهمة فى مجال التعليم فى ليبيا كانت لها – فى الواقع – انعكاساتها الإيجابية والسلبية أيضاً على عملية إعادة البنى الأساسية للتعليم فى ليبيا بعد عدة قرون شهدت البلاد خلالها العديد من الحروب والغزوات الخارجية ، والثورات الداخلية والتى كان لها آثارها

المدمرة على مسيرة التعليم فى البلاد ، فخلال هذه الفترة طردت إيطاليا من ليبيا بعد إحتلال تجاوز الثلاثة عقود من الزمن كانت من أصعب الفترات فى تاريخ ليبيا.

2- على الرغم من أن انجلترا وفرنسا قد حلت محل إيطاليا كدخيلين أجنبيين إلاّ أنه يمكن القول بأن هناك فرقاً بين هذين وذاك ، حيث أنهما قد سمحا بإعادة افتتاح المدارس الإبتدائية والمعاهد المهنية والمدارس الفنية مثل : معاهد المعلمين ، والمدارس الصناعية والتجارية والزراعية ، كما سمحا أيضاً بإعادة التعليم الدينى فى المساجد والزوايا.

3- تم السماح للأخوة العرب – ولاسيما من مصر وفلسطين – بالتدريس فى هذه المدارس والمعاهد.

4- طبق فى ليبيا – وبالأخص فى ولايتى برقة وطرابلس – نظام التعليم المصرى ، وأحضرت الكتب المقررة والمناهج التعليمية من مصر. أما فى ولاية فزان فقد طبق فيها نظام التعليم الفرنسى المطبق فى دول المغرب العربى الخاضعة لفرنسا خلال تلك الفترة.

5- بدأت البلاد تشهد نوعاً من الاستقرار الأمر الذى شجع على زيادة الطلب على التعليم.

6- من التطورات الهامة خلال هذه الفترة أيضاً والتى كان لها دورها الفاعل والمؤثر فى تطور التعليم فى ليبيا قيام الأمم المتحدة عام 1945 بمنظماتها المختلفة وبالأخص منظمة اليونسكو التى لعبت دوراً بارزاً فى تطوير التربية والتعليم وانتشارهما فى قارات العالم ، وذلك إلى جانب ميلاد جامعة الدول العربية فى نفس تلك السنة بمؤسساتها المختلفة أيضاً السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتى لعبت هى الأخرى دوراً مهماً ليس فيما يتعلق بمساعدة ليبيا فى الحصول على استقلالها فقط ، وإنما فى إيجاد وتنمية العلاقات بين ليبيا والعالم العربى وخاصة فى مجالات التربية والعلوم والثقافة.

بناء على ما تقدم يمكن القول بأن التعليم فى ليبيا قد تنفس الصعداء بعد فترات طويلة من التردى ، وذلك على الرغم من الانتقادات التى وجهتها بعض الدراسات التى تناولت تطور النظم التعليمية فى ليبيا خلال تلك الفترة.

ومن هذه الدراسات على سبيل المثال دراسة أحمد محمد القماطى [1] ، ودراسة الدكتور رأفت غنيمى الشيخ [2] ، ودراسة الدكتور إبراهيم محمد الشافعى [3] .

وسوف تتناول الدراسة المآخذ التى إرتأتها هذه الدراسات على نظم التعليم فى ليبيا خلال الفترة المعنية ، كما أن للدراسة الحالية وجهة نظر هى الأخرى قد تتفق مع وجهات نظر تلك الدراسات فى بعض الجوانب ، وتختلف معها فى جوانب أخرى ، غير أن طبيعة التسلسل المنطقى لرواية الأحداث تفرض على الدراسة الحالية أن تتناول أولاً واقع التعليم فى ليبيا خلال الفترة المعنية ، والجهود التى بذلت من أجل إعادة بنائه وتطويره بإيجابياتها وسلبياتها وذلك قبل أن تتعرض إلى مناقشة تلك المآخذ التى ارتأتها الدراسات المشار إليها حتى يمكن تحليل وجهات النظر المختلفة فى ضوء الظروف الراهنة لواقع التعليم فى ليبيا خلال تلك الفترة من جهة ، ولكى يمكن للدراسة الحالية من جهة أخرى عرض وجهة نظرها بصورة أكثر موضوعية.

لاشك أن نظام التعليم فى أية دولة يتأثر ، بل ربما يرتبط إرتباطاً وثيقاً بما يسودها من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية ، كما قد تلعب الظروف الراهنة – أحياناً – دوراً كبيراً فى التأثير على مدخلات التعليم ومخرجاته ، وعلى العملية التربوية والتعليمية التى يتشكل فى إطارها نمط التعليم والتربية. ولذا فإن نظام التعليم فى ليبيا قد تأثر طوال تاريخها – وبصفة خاصة فى عصورها الحديثة – التى خضعت فيها البلاد لحكم أجنبى تسلطى بالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى سادت البلاد أبان تلك العصور المظلمة ، وإلاّ لما كانت نسبة الأمية تزيد على 90% من المجموع العام للسكان ، وعلى 97% من مجموع الإناث وذلك وفقاً لما جاء فى أول تعداد عام للسكان عام 1954 [4] .

وإذا عرفنا أن هذا التعداد قد جرى بعد خروج إيطاليا من البلاد ، وبداية افتتاح المدارس وانتشار التعليم لمدة تربو على العشر سنوات قبل أن يجرى ذلك التعداد ، فإن

---

(1) أحمد محمد القماطى ، تطور الإدارة التعليمية فى الجماهيرية الليبية من 1951 إلى 1975 ، الدار العربية للكتاب ، بيروت ، 1978 ، ص 147 .

(2) الدكتور رأفت غنيمى الشيخ ، مرجع سابق ، ص 276 .

(3) الدكتور إبراهيم محمد الشافعى ، مرجع سابق ، ص 538 .

(4) النتائج الأولية للتعداد العام للسكان فى المملكة الليبية عام 1954 ، ص 12 .

سؤالاً قد يطرح نفسه ، وقد تكون إجابته معروفة ضمناً من واقع الحال ، غير أننا قد لا نجد الإجابة الشافيه نظراً لعدم توافر الإحصاءات والبيانات الدقيقة للسكان خلال فترة الإستعمار الإيطالى ، والسؤال هو ... إذا كانت نسبة الأمية بين السكان تزيد على 90% عام 1954 بعد أن قطعت البلاد شوطاً لا بأس به فى التعليم ، فماذا كانت نسبة الأمية عند خروج إيطاليا من ليبيا عام 1943 ياترى؟

فى الواقع ليس هناك أدنى شك فى أنها كانت أعلى من هذه النسبة بكثير ، ولكن الغريب فى الأمر أنه على الرغم من إرتفاع معدلات الأمية بين السكان ، إلاّ أن الشعلة ظلت متقدة ولم تنطفئ حتى توهجت من جديد بمجرد إنتهاء تلك الفترات ، وما أن سُمح لليبيين بفتح المدارس والشروع فى محاولات إعادة البنى الأساسية للتعليم حتى أقبل الناس على هذه المدارس العربية المنهج والمعلم وذلك على الرغم من كونها قد ظلت لفترة تحت الإشراف الأجنبى حيث يشير S.Greige إلى أنه «عقب هزيمة إيطاليا فى الحرب العالمية الثانية ، وطردها من ليبيا على أيدى قوات الحلفاء وبمساعدة الليبيين الذين تم تجنيدهم من المهاجرين فى مصر والشام تم تقسيم البلاد إلى ثلاثة أقاليم هى [1] .

(1) **إقليم برقـــه :** وهو الجزء الشرقى من البلاد ، ووضع تحت إدارة بريطانية.

(2) **إقليم طرابلس :** وهو الجزء الغربى من البلاد ، ووضع تحت الإدارة البريطانية أيضاً ، ولكن بصورة مؤقتة إلى أن يعاد إلى ايطاليا فيما بعد.

(3) **إقليم فـــزان :** وهو الجزء الجنوبى من البلاد ، ووضع تحت الإدارة الفرنسية التى كانت تسيطر على بقية الدول العربية الأخرى فى شمال أفريقيا.

وإزاء هذا الوضع الجديد فإن عدة تساؤلات أخرى تبرز باحثة عن إجابة ، وهى إذا كانت ليبيا قد قسمت إلى ثلاثة أقاليم ، وذلك تمهيداً لتقسيمها بين ثلاث دول مختلفة هى بريطانيا وفرنسا وايطاليا ، فما هى النظم التعليمية التى طبقت فى هذه الأقاليم الثلاثة؟ وما هى السياسة التعليمية التى انتهجت؟ وكيف تطور التعليم فى ظل هذه السياسة؟

---

(1) S.Greige. History of Education in tripolitania, Tripoli, 1948. P. 8.

(1) النظم التعليمية بالأقاليم الثلاثة :

يذكر الدكتور نقولاً زيادة أن بريطانيا قد استجابت لمطلب الليبيين الملح بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وخروج جحافل القوات الإيطالية والألمانية من ليبيا مباشرة وذلك للسماح لهم بفتح المدارس لتعليم أبنائهم ، حيث عقد أول مؤتمر للتعليم فى ليبيا يوم 1943/6/5 وكان من أهم بنوده، [1] :

1- الخطوات الضرورية التى ينبغى أن تتبع لتلبية رغبة المواطنين العرب الليبيين فى تعليم أبنائهم.

2- تحديد عدد المدارس التى يمكن افتتاحها.

3- تقدير الميزانية اللازمة لهذه المدارس.

4- المناهج اللازمة والكتب الدراسية المقررة.

وبناء على ذلك فقد تبنت الإدارة البريطانية فى إقليم برقة نظام التعليم المصرى. أما فى أقليم طرابلس فيشير الدكتور رأفت غنيمى الشيخ إلى أنها «قد حاولت فى البداية تطبيق نظام التعليم المتبع فى فلسطين ، غير أن الأهالى رفضوا ذلك ، فحاولت مرة أخرى تطبيق نظام التعليم السودانى ولكن صيحات المعارضة قد تعالت مرة أخرى مطالبة بتطبيق نظام التعليم المصرى الذى طبق فى إقليم برقة» [2] .

وهكذا فقد استجابت الإدارة البريطانية بعد العديد من المحاولات والمماطلات وطبقت فى إقليم طرابلس نظام التعليم المصرى المنفذ فى إقليم برقة ، ولكن – كما يتضح مما أورده الدكتور غنيمى أن «هذه الموافقة قد جاءت بعد أن أدخلت بريطانيا عليه التعديلات التالية [3] .

1- عدم تدريس أية لغة أجنبية فى المدارس الابتدائية فى إقليم طرابلس.

---

(1) االدكتور نقولا زيادة ، محاضرات فى تاريخ ليبيا من الاحتلال الايطالى إلى الاستقلال ، معهد الدراسات العربية العالى ، الجامعة العربية ، القاهرة ، 1958 ، ص 195.

(2) الدكتور رأفت غنيمى الشيخ ، مرجع سابق ، ص 277 .

(3) المرجع السابق ، ص 277.

2- ينحصر منهج مادتى التاريخ والجغرافيا فى تاريخ ليبيا وجغرافيتها بدلاً من مصر وذلك بمرحلتى التعليم الإبتدائى والثانوى «لا توجد مرحلة إعدادية آنذاك» .

3- تظل الكتب المستعملة هى الكتب المصرية .

4- تصبح اللغة الأجنبية الأولى فى المرحلة الثانوية هى اللغة الانجليزية والثانية هى اللغة الفرنسية ، ولكنها أحلت اللغة الإيطالية محل الفرنسية اعتباراً من أكتوبر 1950 .

وترى الدراسة الحالية أنه يتبين من خلال محاولات بريطانيا – فى البداية – عدم تطبيق نظام التعليم المصرى على إقليم طرابلس ، وكذلك من التعديلات التى أدخلتها على نظام التعليم بعد أن أصر الأهالى على ضرورة تطبيق هذا النظام ، أن بريطانيا قد أبقت على تعليم اللغة الانجليزية فى إقليم برقة فى جميع مراحل التعليم لأنها كانت ترمى إلى الاستحواذ على هذا الإقليم ... كما يتضح أيضاً من إحلالها اللغة الإيطالية فى إقليم طرابلس بدلاً من اللغة الفرنسية كلغة أجنبية ثانية فى المرحلة الثانوية إنها كانت تنوى تسليم هذا الإقليم إلى إيطاليا طبقاً لمشروع تم عرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة – فيما يعد – عُرف بمشروع (بيڤن – سفورزا) والذى يهدف إلى تقسيم ليبيا بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، بحيث يكون إقليم برقة من نصيب بريطانيا لتضمه إلى مصر ، ويمنح إقليم طرابلس إلى إيطاليا مكافأة لها على تخاذلها مع المانيا فى الأشهر الأخيرة من الحرب العالمية الثانية . أما إقليم فزان فيكون من نصيب فرنسا لتضمنه أيضاً إلى مستعمراتها فى أفريقيا .

أما سياستها فيما يتعلق بالإبقاء على استعمال الكتب المنهجية المصرية وتدريس تاريخ وجغرافية ليبيا بدلاً من مصر ، فهى لم تضف جديداً ، فكلما طبقت نظام التعليم المصرى فإن الكتب المنهجية المصرية هى الأكثر ملاءمة للتدريس – وخصوصاً – إذا أدركنا من ناحية أخرى عدم إمكانية إعداد كتب منهجية عربية فى تلك الفترة . كما إن تدريس تاريخ البلاد وجغرافيتها من الأمور البديهية التى لا تستحق إصدار قرارات إلاّ إذا كان الغرض من ذلك أهدافاً ومرامى أخرى .

هذا بالنسبة للنظامين التعليميين فى إقليمى برقة وطرابلس ، أما نظام التعليم فى إقليم فزان ، فقد طبقت فرنسا نظام التعليم الفرنسى المنفذ فى تونس والجزائر والمغرب

وموريتانيا ، غير أنه كان يسير بصورة متعثرة نظراً لطبيعة الحياة وصعوبتها خاصة بالنسبة لهيئات التدريس الأجنبية التى كانت تحضرها السلطات الفرنسية من خارج الأقليم والتى لم نستطيع العيش فى تلك الظروف القاسية وسوف نرى أثر ذلك على تطور التعليم فى هذا الأقليم فى سياق الجزء التالى من هذا الفصل.

(2) التطور الكمى والنوعى للتعليم فى ليبيا خلال هذه الفترة :

يستفاد من بعض التقارير والإحصاءات الرسمية والأبحاث والدراسات [1] التى تناولت تطور التعليم فى ليبيا خلال الإدارتين البريطانية والفرنسية ، أنه بعد مضى سبع سنوات فقط على موافقة السلطات البريطانية لأهالى إقليمى برقة وطرابلس على فتح المدارس والشروع فى تعليم أبنائهم ، كان هناك «201» مدرسة ابتدائية بالإقليمين تضم جميعها «36.887» تلميذاً وتلميذة ، يقوم بتدريسهم «1156» معلماً ومعلمة معظمهم من مصر وفلسطين وعدد قليل من الليبيين ، إضافة إلى عدد من مدرسى اللغة الإنجليزية فى إقليم برقة فقط من الإنجليز والعرب.

كما تشير هذه الدراسات أيضاً إلى أن مدة الدراسة بالمرحلة الإبتدائية كانت خمس سنوات ، وفى عام 50/49 زيدت سنه واحدة فأصبحت ست سنوات يلتحق بعدها الطالب بالمرحلة الثانوية ، ومدتها خمس سنوات.

أما من أراد مواصلة تعلمية الجامعى - ولاسيما من الأسر القادرة على ذلك - فكانت أسرته تبعث به لإستكمال تعلمية الجامعى بالجامعات المصرية أو غيرها ، حيث يشير أحمد محمد القماطى إلى أنه «كان هناك عدد «65» طالباً من إقليم طرابلس يواصلون تعليمهم الجامعى خارج البلاد فى أماكن متعددة» [2] .

---

(1) الدكتور نقولا زيادة ، مرجع سابق ، ص 132.

- وزارة التعليم والتربية ، إدارة التخطيط والمتابعة (دراسة تاريخية عن تطور التعليم فى ليبيا من العهد العثمانى حتى الوقت الحاضر) ، ط 2 ، طرابلس ، 1974 ، ص ص 20 ، 21.

- R.Tourneau, Libyan Education and its Developments, (Report). Tripoli, 1950. P. 19.

(2) أحمد محمد القماطى ، مرجع سابق ، ص 142.

كما تشير نفس الدراسة السابقة إلى أن عدد المدارس الثانوية فى الإقليميين المذكورين قد بلغ أربع مدارس فقط ، منها مدرسة واحدة بطرابلس وأخرى بالزاوية ومدرستان ببنغازى ، إحداهما للبنين والأخرى للبنات وتضم هذه المدارس الثانوية قرابة (796) طالباً وطالبة يقوم بتعليمهم (59) معلماً ومعلمة [1] .

وفى مجال التعليم المهنى ، فقد جاء فى دراسة صادرة عن إدارة التخطيط والمتابعة «أنه قد تم افتتاح ثلاثة معاهد للمعلمين والمعلمات منها معهد للمعلمين فى بنغازى عام 1948/47 ، ومعهدان فى طرابلس عام 51/50 أحدهما للمعلمين والثانى للمعلمان ، ويتم القبول فى هذه المعاهد بعد الحصول على الشهادة الإبتدائية ، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات ، ثم زيدت عام 1952 إلى أربع سنوات» [2] .

أما فى مجال التعليم الفنى فيذكر الدكتور غنيمى أنه «فى عام 1947 أنشئت فى بنغازى مدرسة صناعية تجارية مدة الدراسة بها عامان بعد الإبتدائية كما افتتحت فى عام 1950 المدرسة الفنية الزراعية بالمرج ، مدرسة العويلية» ومدة الدراسة بها أربع سنوات بعد الإبتدائية ، بينما أعيد فى طرابلس افتتاح مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية التى كانت قد أغلقت أبان الاحتلال الإيطالى ، كما أفتتحت أيضاً فى طرابلس المدرسة الزراعية بسيدى المصرى وذلك بالتعاون مع هيئة المصالح الليبية الأمريكية المشتركة وأفتتح أيضاً مكتب لتدريب الشباب على الأعمال الكتابية والتجارية» [3] .

وعن التطور الكمى لعدد تلاميذ التعليم الدينى الذين عادوا إلى المدارس الدينيه والمساجد والكتاتيب والزوايا ، فيشير الدكتور نقولا زيادة إلى أن عددهم خلال الفترة المعنية قد تجاوز (1500) تلميذاً » [4] .

أما فى إقليم فزان التابع لفرنسا ، فقد سبق الإشارة إلى أن التعليم بهذا الأقليم كان يعانى بعض المشاكل ، وقد جاء فى دراسة الدكتور غنيمى «أن بعض المدارس قد بدأت

---

(1) المرجع سابق ، ص 145 .

(2) وزارة التعليم والتربية ، إدارة التخطيط والمتابعة (دراسة تاريخية عن تطور التعليم فى ليبيا) ، مرجع سابق ، ص 22 .

(3) الدكتور رأفت غنيمى الشيخ ، مرجع سابق ، ص 278 .

(4) الدكتور نقولا زيادة ، مرجع سابق ، ص 132 .

فى الظهـور مؤخراً فى الجهـات الجنوبية مثل مـدرسة غدامس التى أنتظم بها (105) طلبة ، كما أفتتحت مدرستان داخليتان إحداهما فى سبها والأخرى فى براك ولم تنشأ أية مدرسة للبنات ، ولم تلتحق بنت واحدة بمدارس البنين ، كما لم تتوفر إحصائيات دقيقة عن عدد التلاميذ ومراحل التعليم بذلك الإقليم» [1] .

وبنظرة إجمالية إلى هذه الدراسات يلاحظ أنها قد أجمعت على أن التعليم فى إقليم فزان لم يكن فى مستوى التعليم فى إقليمى برقة وطرابلس اللذين شهدا تطوراً ملحوظاً فى نمو أعداد التلاميذ وزيادة عدد المدارس وذلك نتيجة الإقبال على التعليم فى مختلف مراحله الإبتدائية والثانوية والمهنية والفنية ، غير أنه يلاحظ أيضاً أن الاهتمام كان موجهاً إلى المدن أكثر من الأرياف وذلك على الرغم من أن غالبية سكان ليبيا فى تلك الفترة كانوا يعيشون فى الأرياف البعيدة عن مراكز العمران مما أدى إلى حرمان جزء كبير من الراغبين فى التعليم من مواصلة تعليمهم ولا سيما البنات اللائى لم تسمح لهن أسرهن – فى ذلك الوقت – بالإقامة فى الأقسام الداخلية.

كما لم ترد أية إشارة فى تلك الدراسات إلى أن أياً من الإدارتين قد أهتمت بالتعليم التقنى والطبى وذلك رغم حاجة البلاد الماسة إلى هذا النوع من التعليم ، كما لم تبذل أيضاً أية جهود تذكر لمعالجة ظاهرة تفشى الأمية فى المجتمع الليبى بصورة قد تفوق أى تصور. وفيما يلى إحصائيات تتناول تطور أعداد المدارس والتلاميذ والمدرسين وكذلك المعاهد المهنية فى جميع المراحل التعليمية (الابتدائى – الثانوى – معاهد المعلمين والمعلمات) فى كل من إقليمى برقة وطرابلس من 1943 حتى 1952.

---

(1) الدكتور رأفت غنيمى الشيخ ، مرجع سابق ، ص 282.

جدول رقم (1)

يبين عدد المدارس الإبتدائية التلاميذ (ذكور وإناث) فى برقة وطرابلس خلال المدة من 1943 إلى 1952 [1]

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد التلاميذ			عدد المدرسين
		ذكور	أناث	المجموع	
1944/43	69	6140	344	6484	201
1945/44	100	9730	580	10310	331
1946/45	116	11962	609	12571	387
1947/46	130	13808	1327	15135	459
1948/47	140	15541	2096	17637	587
1949/48	166	21862	2942	24804	763
1950/49	181	24241	3522	27763	889
1951/50	193	28466	3623	32089	1024
1952/51	201	31892	4995	36887	1156
نسبة الزيادة	191%	419%	1352%	468.8%	475%

(1) وزارة التعليم والتربية ، إدارة التخطيط والمتابعة : (دراسة تاريخية عن تطور التعليم فى ليبيا فى ج.م.ل من العهد العثمانى إلى الوقت الحاضر) ، مرجع سابق ، ص 20.

جدول رقم (2)

يوضح عدد الطلبة والطالبات بالمرحلة الثانوية فى طرابلس وبرقة

من 1946 إلى 1952 (1)

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد التلاميذ		
			ذكور	أناث	المجموع
1947/46	1	9	81	-	81
1948/47	3	18	234	-	234
1949/48	3	29	293	-	293
1950/49	3	36	465	-	465
1951/50	4	50	613	15	628
1952/51	4	59	773	23	796
نسبة الزيادة	300%	555%	854%		883%

جدول رقم (3)

يوضح تطور أعداد الطلبة والطالبات بمعاهد المعلمين والمعلمات الخاصة والعامة

من 1947 إلى 1952 (1)

السنة الدراسية	عدد التلاميذ			عدد التلاميذ			عدد المدارس
	ذكور	أناث	المجموع	ذكور	أناث	المجموع	
1948/47	20	-	20	-	-	-	4
1949/48	40	-	40	-	-	-	5
1950/49	27	-	27	-	-	-	3
1951/50	89	26	115	-	-	-	12
1952/51	167	26	193	-	-	-	26
نسبة الزيادة	735%		865%	-	-	-	550%

(1) المرجع السابق .

(2) المرجع السابق ص ٢٢ .

ومن الجدول رقم (1) يتضح أن عدد المدارس الابتدائية التى تم افتتاحها خلال هذه المدة بأقليمى برقة وطرابلس فقط قد تزايد من (69) مدرسة عام 1943 إلى (201) مدرسة عام 1952 ، أى بنسبة زيادة قدرها 191% ، بينما زاد عدد التلاميذ الذكور من (6140) عام 1943 إلى (31892) ، أى بنسبة زيادة تبلغ 419% تقابلها زيادة فى عدد التلميذات من (344) تلميذة عام 1943 إلى (4995) تلميذة عام 1952 . وبنسبة زيادة قدرها 1352% ، فى الوقت الذى زاد فيه عدد المدرسين خلال نفس المدة من (201) إلى (1156) مدرساً ومدرسة أى بنسبة زياد تبلغ 475%.

وإذا كان إقبال التلميذات على التعليم فى المرحلة الإبتدائية يمثل زيادة سنوية عالية كما يتضح من الجدول رقم (1) ، فإن المرحلة الثانوية لم تصل إليها إلاّ (23) طالبة فقط ، كما لم تصل إلى المعاهد العامة إلاّ (26) طالبة فقط ، وقد تم التحاق هؤلاء الطالبات بالمرحلة الثانوية والمعاهد العامة خلال السنتين الأخيرتين من هذه الفترة وذلك كما يتضح من الجدولين رقمى (3,2) .

ويفهم من الجدولين (3,2) أن وصول الفتاة الليبية إلى مراحل التعليم ما بعد الشهادة الإبتدائية كان متأخراً ... وقد يرجع ذلك – فى نظر الباحث – إما إلى حصول الفتاة الليبية فى ذلك الوقت على فرصة عمل بمجرد حصولها على هذه الشهادة ، أو إلى عدم تكافؤ الفرص التعليمية بين الذكور والإناث فى المراحل التعليمية ما بعد الإبتدائى حيث سبق الإشارة إلى أنه لم تنشأ إلاّ مدرسة ثانوية واحدة للبنات فى بنغازى من بين المدارس الأربع التى أفتتحت منذ عام 1946 كما لم ينشأ إلاّ معهد واحد للمعلمات فى طرابلس عام 1950 . أما فى الأقليم الجنوبى من البلاد فقد مر بنا أنه لم تذكر المراجع افتتاح أية مدرسة ثانوية للبنات ، ولم تشر هذه المراجع أيضاً إلى دخول أى فتاة إلى مدارس البنين ، وذلك مما يؤكد أن نسبة الأمية كانت تتجاوز 97% عام 1954 ، وذلك رغم الشوط الذى قطع فى التعليم الابتدائى بصفة خاصة منذ عام 1943 .

أما الذكور فقد تزايد عددهم بمرحلة التعليم الثانوى والتى بدأت منذ عام 1946 من (81) طالباً عام 1946 إلى (773) طالباً عاما 1952 ، وبنسبة زيادة بلغت 854% خلال ست سنوات بينما زاد عدد الطلبة فى معاهد المعلمين العامة والخاصة من (20) طالباً عام 1947 إلى (167) طالباً عام 1952 بنسبة زيادة تبلغ حوالى 735% .

وإجمالاً للقول فإنه بالرغم من الظروف الإقتصادية والإجتماعية الصعبة التى كان يمر بها المجتمع الليبى خلال تلك الفترة إلا أن هذه النسب العالية فى الزيادة المطردة لأعداد الطلاب تعد مؤشرات ذات دلالة على أن التعليم قد شهد إقبالاً متزايداً وخاصة التعليم الإبتدائى وذلك على الرغم من :

1- عدم توافر الإحصاءات والبيانات الخاصة بالعدد الإجمالى للسكان لمعرفة عدد من هم فى سن الدراسة عن افتتاح هذه المدارس والمعاهد.

2- عدم توافر إحصاءات لمنتسبى التعليم الفنى باستثناء ما ذكر بشأن افتتاح بعض المدارس الصناعية والتجارية والزراعية.

3- تركيز الإهتمام بالتعليم فى المدن والمراكز العمرانية دون مراعاة إلى أن غالبية سكان البلاد فى تلك الفترة من قاطنى الأرياف.

4- نظرة المجتمع الليبى حينذاك إلى خروج الفتاة للتعليم والمتأثرة برواسب الماضى الذى شهدته البلاد خلال عهود الإستعمار.

وبناء على ما تقدم من استعراض ومناقشة لواقع التعليم فى ليبيا خلال فترة (الإدارتين البريطانية والفرنسية) والتى تقع – كما سبق ذكره – فى الفترة ما بين جلاء الإيطاليين عن البلاد عام 1943 وبداية فترة ما يسمى بالإستقلال 1951 ، وهى فترة تعد قصيرة جداً إذا ما قورنت بالفترات السابقة التى تعرضت أثناءها ليبيا للنفوذ والسيطرة الأجنبية ، إذ لم تتجاوز هذه الفترة الثمانى سنوات فقط. وعلى الرغم من قصر هذه الفترة إلا أن التعليم قد شهد خلالها تطوراً لم يعرفه من قبل ، غير أن النظم التعليمية التى طبقت فى ليبيا أثناء الفترة المعنية لم تسلم من الإنتقادات التى وجهت إليها من قبل بعض الكتاب والباحثين الذين تناولوا تطور النظم التعليمية فى ليبيا خلال هذه الفترة .. وقد سبق للباحث أن أشار إلى تلك الإنتقادات فى مقدمة هذا الفصل غير أنه فضل أرجاء مناقشتها وتحليلها عقب استعراضه لتطور التعليم خلال الفترة المذكورة.

ومن المآخذ التى أرتأتها بعض الدراسات والأبحاث التى سبق الإشارة إليها على السياسة التعليمية فى ليبيا واتجاهاتها خلال تلك الفترة ما يلى :

1- تشير دراسة القماطى إلى «أن الأنظمة التعليمية المتباينة خلال تلك الفترة تعتبر أشد خطراً من الأنظمة السابقة التى عرفتها ليبيا خلال العهد التركى وفترة الإحتلال الإيطالى ، حيث ركزت السياسة التعليمية خلال فترة الإدارتين البريطانية والفرنسية على فرض النظم التعليمية والثقافة الغربية على أبناء البلاد الأصليين ، إذ تخلق هذه الأنظمة المختلفة - كما تشير الدراسة - مزيجاً من الثقافات المتباينة فى الوطن الواحد ، وبالتالى فهى تعمل على التمزيق الفكرى بين أبناء البلاد»[1] .

2- وتنتقد دراسة الدكتور غنيمى السياسة التعليمية التى اتبعتها سلطات الإدارة البريطانية لمواجهة النقص فى عدد المعلمين - وخصوصاً فى المرحلة الإبتدائية - التى شهدت إقبالاً متزايداً «حيث لجأت هذه السلطات إلى تعيين مجموعة من الشباب الليبيين حديثى التخرج من المدارس ، وهؤلاء كانوا غير موفقين - حسب رأى الدراس - فى عملهم بسبب حداثة تخرجهم ونقص خبراتهم ومعلوماتهم المحدودة جداً وذلك إلى جانب شبابهم المبكر»[2] .

3- أما دراسة الدكتور إبراهيم محمد الشافعى فتعيب على هاتين الإدارتين أنهما «لم تبذلا جهوداً جادة لمعالجة مشكلة الأمية بين الليبيين والتى كانت تزيد على 90% بين السكان ، إضافة إلى أنهما لم يسندا إلى الليبيين المناصب القيادية والإشرافية فى التعليم وإنما تم إسنادها إلى البريطانيين والفرنسيين.

كما تتهم هذه الدراسة - أيضاً - بريطانيا بمجاباتها إقليم برقه على حساب إقليم طرابلس ، مما أدى - كما تشير الدراسة - إلى تحسين خدمات التعليم فى إقليم برقه أكثر من إقليم طرابلس»[3] .

---

(1) أحمد محمد القماطى ، مرجع سابق ، ص 142 .

(2) الدكتور رأفت غنيمى الشيخ ، مرجع سابق ، ص 267.

(3) الدكتور إبراهيم محمد الشافعى ، مرجع سابق ، ص 541.

ومن خلال استعراض الباحث لما جاء بهذه الدراسات وغيرها من الدراسات الأخرى[1] التى تناولت التعليم فى ليبيا أثناء تلك الفترة ومقارنتها ، وكذلك تقرير خبير التعليم الموفد إلى ليبيا عام 1951 من قبل منظمة اليونسكو المستمر R. Tourneau[2] تبين للباحث أنه إلى جانب السلبيات المذكورة كانت هناك سلبيات أخرى لم تشر إليها تلك الدراسات ، كما كانت هناك أيضاً بعض الجوانب الإيجابية التى ينبغى عدم إغفالها أو تجاهلها وذلك كعوامل مؤثرة فى تطور نظام التعليم فى ليبيا فى الفترات اللاحقة ، ولكى تكون هذه الدراسة أكثر موضوعية فى تناولها لنظم التعليم فى تلك الفترة ، فلابد لها أن تظهر هذه الجوانب أيضاً حتى يتسنى لها مناقشة وتحليل ومقارنة الآراء والمآخذ التى سجلت من قبل الدراسات المشار إليها على النظم التعليمية فى ليبيا خلال تلك الفترة.

ولكن ينبغى ألا تفسر الإشادة بمثل هذه الجوانب الإيجابية أو التحليلات المغايرة لوجهات النظر الأخرى على أنها بمثابة الدفّاع عن اتجاهات السياسة التعليمية فى تلك الفترة ، فالدراسة الحالية لا تختلف مع الدراسات المذكورة فى أن أهداف أى تخطيط للتعليم تضعها جهات غير وطنية لن تكون فى مستوى الأهداف التى توضع من قبل العناصر الوطنية ، ولكن المتغيرات والظروف المستقبلية قد تجعل من تلك الأهداف التى توضع من قبل الغير أهدافاً قابلة للتغيير والتكيف مع المستجدات التى قد تفرضها طبيعة التغير فى المستقبل القريب أو البعيد.

وهذا – بالفعل – ما سوف يلاحظ عند استعراض تطور النظم التعليمية فى ليبيا خلال الفترة اللاحقة ، وهى فترة ما يسمى بالاستقلال (1952 - 1949) والتى شهدت ميلاد التخطيط على أيدى الخبراء الأجانب ثم انتقاله إلى الليبيين فيما بعد وأثر ذلك فى تطور النظم التعليمية فى البلاد .. وفيما يلى مناقشة تحليلية نقدية لتلك الآراء والمآخذ التى سجلت على النظم التعليمية فى ليبيا خلال فترة الإدارتين البريطانية والفرنسية كما سبق الإشارة إلى ذلك :

---

(4) الدكتور نقولا زياده ، مرجع سابق ، ص 135 .

(5) R. Tourneau. Op. Cit. P. 17.

(أ) الجـوانب الإيجـابية :

- استناداً إلى ما جاء بالجدول رقم (١) فإن وصول عدد تلاميذ المرحلة الإبتدائية فى إقليمى برقه وطرابلس خلال مدة لا تتجاوز الثمانى سنوات إلى (36.887) تلميذاً وتلميذة وبنسبة زيادة مئوية قدرها 468.8% وذلك منذ بداية افتتاح المدارس عـام 1943 وحـتى بداية عـام 1952 ، ووصـول عـدد المدارس الإبتدائية إلى (201) مدرسة من أصل 69 عند بداية التعليم ، بنسبة زيادة مئوية تصل إلى 191% وكذلك وصول عدد المعلمين والمعلمات إلى (1156) من أصل (201) معلم ومعلمة وبنسبة زيادة مئوية قدرها 475% تمثل جانباً إيجابياً ، وخصوصاً إذا أدركنا أن التعليم بهذه المدارس قد بدأ والحرب العالمية مازالت تدور رحاها بين الحلفاء والمحور فوق الأراضى الليبية ، وإذا ما أدركنا أيضاً أن الشهادة الإبتدائية فى تلك الآونة كانت تمثل مؤهلاً تربوياً تمكن حاملها من الحصول على فرصة عمل ، وذلك يعنى أن الذين حصلوا على الشهادة الإبتدائية عام 1949 قد سدوا فراغاً لا بأس به فى سوق العمل ، ولاسيما فى مجال التدريس بالمرحلة الإبتدائية ، وهم الذين ساهموا فى تطوير البنية التعليمية فيما بعد وخصوصاً بعد أن تلقى البعض منهم دورات تدريبية فى مصر.

- أن السماح للأخوة العرب من مصُر وفلسطين بالتدريس بمراحل التعليم المختلفة فى ليبيا خلال تلك الفترة يمثل هو الآخر نقطة إيجابية لأن ولاء العربى لأخيه العربى يلعب دوراً جوهرياً فى إثراء الروح الوطنية والتوعية الإجتماعية والسياسية لدى الأجيال ، وذلك مهما حاولت أية جهة إشرافية أو رقابية أن تحد من ذلك ، وما الدور الذى كان يقوم به المدرسون المصريون بعد ثورة يوليو بالمدارس الليبية فى العهد الملكى ، بل ربما فى كافة أرجاء الوطن العربى عنا ببعيد ، حيث كانوا يقومون من خلال قاعات الدرس بتأجيج لهيب الثورة . ونشر تيار القومية العربية لدى الطلاب فى الوطن العربى وتبصيرهم بمفاهيم القومية العربية والأخطار المحدقة بالأمة العربية وواجب الأجيال إزاء ذلك.

- إن الاستجابة لمطالب أهالى البلاد فور طرد القوات الإيطالية وعقد أول مؤتمر

للتعليم فى ليبيا عام 1943، والحرب لم تنته بعد والسماح للعرب الليبيين بافتتاح المدارس لتعليم أبنائهم، وتقدير الميزانية اللازمة لها وإحضار الكتب المقررة والمناهج من مصر تعد هى الأخرى من الجوانب الإيجابية.

- ومن الإيجابيات الأخرى السماح لليبيين بمواصلة دراستهم الجامعية خارج البلاد، حيث أوضحت دراسة القماطى أن هناك حوالى (65) طالباً من إقليم طرابلس كانوا يدرسون بالجامعات فى بعض البلدان الأخرى، كما جاء أيضاً فى دراسة محمد المرابط «أن عدد الليبيين الذين تخرجوا من الجامعات خارج ليبيا فيما بين 1951-1958 كان (108) طلاب معظمهم فى القانون والدراسات العربية والإسلامية والاقتصاد والزراعة» [1].

ويعنى ذلك أنه قد سمح لهم بمواصلة تعليمهم الجامعى خارج البلاد وهو مالم تعرفه ليبيا من قبل، باستثناء الطلبة الذين أوفدتهم تركيا فى مطلع القرن الحالى لدراسة العلوم العسكرية فى اسطنبول حيث تم تعيينهم ضباطاً فى الجيش التركى بعد تخرجهم.

- إن معظم الذين تحصلوا على الشهادة الابتدائية فى تلك الفترة وانخرطوا فى ميدان العمل ولاسيما الجانب التدريسى منه لا يمكن اعتبارهم جميعاً من صغار السن حيث لم تحدد فئة عمرية معينة لدخول المدارس فى تلك الفترة بل إن غالبية الذين دخلوا المدارس الابتدائية عند افتتاحها عام 1943 قد تجاوز معظمهم سن العاشرة، والباحث نفسه قد دخل المدرسة الابتدائية لأول مرة عام 1956 وعمره حينذاك أربع عشرة سنة.

أما عن نقص الخبرات والمعلومات، فقد لا نجانب الحقيقة إذا قلنا بأن حامل الإبتدائية فى ذلك الوقت – من حيث مستوى الأداء والالتزام بأداء الواجب والرغبة فى التجديد والتطوير – قد يكون أفضل من حامل المؤهل الجامعى فى الوقت الراهن الذى قد يعجز حتى عن فهم المعانى والكتابة السليمة ويفتقر إلى الطموح والدافعية التى كان يتمتع بهما معلم تلك الفترة.

---

(1) Mohammed-El-Morabit. Facts About Libya, Malta Progress press Co. 1964. P. 21.

- إن افتتاح المدارس الصناعية والتجارية ومعاهد المعلمين والمعلمات خلال تلك الفترة التى لم تنل فيها البلاد استقلالها بعد واعتماد التعليم فيها باللغة العربية وعلى أيدى معلمين عرب يعد أيضاً من الجوانب الإيجابية وإن كان هذا النوع من التعليم لم يتم التوسع فيه بالقدر المطلوب.

(ب) الجوانب السلبية :

- لم تبذل تلك السلطات بالفعل أية جهود تذكر فى مجال محو الأمية وخاصة محو أمية الراشدين حيث اكتفت فقط بافتتاح المدارس للتعليم الابتدائى ثم الثانوى والفنى والمهنى ... ولكن رواسب العهود الماضية والظروف التى ألمت بالشعب الليبى خلالها كانت تتطلب أيضاً العناية بمحو أمية الراشدين إلى جانب الأجيال الحاضرة. وقد وجد ضمن الهياكل الإدارية قسم لتعليم الكبار غير أنه لم يقدم أى خدمات.

- إن عدد المدارس الثانوية الأربع فقط والتى تم افتتاحها بكل من طرابلس وبنغازى والزاوية لم تكن تتلاءم كمياً لا مع الكثافة الطلابية فى المرحلة الابتدائية ولا مع الرقعة الجغرافية الواسعة لليبيا – خصوصاً وأن هذه المدارس قد تم افتتاحها بالمدن المطلة على الساحل الليبى الذى يبلغ طوله أكثر من (1900) كيلو متراً ... فماذا يكون مصير الطلبة الذين يكملون تعليمهم الابتدائى ويرغبون مواصلة تعليمهم الثانوى وتفصل بين مقار سكناهم الأصلية وبين المدن الثلاث التى توجد بها مدارس ثانوية مئات الكيلو مرات، إن لم تكن آلاف الكيلومترات، خصوصاً وإنه لم يذكر إنشاء أى أقسام داخلية للمرحلة الثانوية قبل عام 1952.

- لم تهتم تلك السلطات بالتعليم التقنى الطبى حيث لم يرد أى ذكر لإنشاء أية مدرسة أو معهد للتمريض أو إعداد الفنيين فى هذا المجال وذلك على الرغم من الحاجة الماسة إلى هذا النوع من التعليم.

- لم يكن هناك أى تنسيق فى مجال الخدمات التعليمية بين أقاليم البلاد الثلاثة برقة وطرابلس وفزان وذلك على الرغم من توحيد النظم التعليمية بإقليمى برقة

وطرابلس، ومما يدل على ذلك اختلاف الأجهزة الإدارية المشرفة على التعليم فى كل من الأقاليم الثلاثة حيث يشير أحمد محمد القماطى إلى أن الإشراف على التعليم فى هذه الفترة كان على النحو التالى : [1] .

(1) **فى طرابلس :** كان هناك نظارة للمعارف تشرف على التعليم يديرها مدير ومساعد مدير وكلاهما بريطانيان، وقد كان الهيكل الإدارى لنظارة معارف طرابلس يتكون من :

(أ) إدارة للتعليم الابتدائى : ويشرف عليها مفتش عام ليبى.

(ب) إدارة للتعليم الإيطالى : وكانت تحت اشراف مفتش إيطالى شغل منصب مستشار نظارة معارف طرابلس منذ عام 1951 .

(جـ) إدارة الشئون المالية والتجهيزات ويديرها ليبى.

(د) قسم البعثات، وقسم لتعليم الكبار، ويشرف عليهما بريطانيان.

(هـ) المدارس الثانوية وهى من مسئولية المدير ومساعدة وهما بريطانيان.

(2) **فى برقة :** كانت هناك نظارة للمعارف يديرها ليبى ويساعده مستشار بريطانى وذلك إلى جانب وجود مدير ليبى مسئول عن الشئون المالية والإدارية.

(3) **فى فزان :** كان الوضع فى فزان شبيهاً بالوضع فى برقة حيث كان ناظر المعارف ليبياً ولكن المدير الفعلى وهو المستشار فرنسى ولكن فقر هذا الإقليم وصعوبة الحياة فيه أدى إلى تعثر مخططات التعليم وطرق إنقاذها.

مما سبق يتضح أن الإدارة التعليمية فى الأقاليم الثلاثة تشترك فى وجود نظارة للمعارف فى كل إقليم ولكنها تختلف فى الإدارات والأقسام التابعة لكل نظارة، كما يتبين أيضاً عدم وجود محاباة لأقليم برقة على حساب إقليم طرابلس – كما ذكرت إحدى الدراسات – حيث أن الإدارة التعليمية بطرابلس تضم أقساماً لا توجد لها نظائر فى الإقليمين الآخرين كأقسام البعثات وتعليم الكبار وإدارة المدارس الثانوية وإدارة الشئون المالية والتجهيزات وذلك مما أتاح فرصة أمام الطلاب فى هذا الإقليم لاستكمال

(1) أحمد محمد القماطى، مرجع سابق، ص 148.

تعليمهم الجامعى خارج البلاد فى الوقت الذى لم يشر فيه إلى وجود أى سياسة للإيفاد أو تعليم الكبار فى كل من برقة وفزان.

تستخلص الدراسة الحالية مما تقدم أن التعليم فى ليبيا خلال فترة ما عرف بفترة (الإدارتين البريطانية والفرنسية) قد خطا خطوات لا بأس بها، ولا سيما فى إقليمى برقة وطرابلس، وذلك إذا ما قورنت هذه الفترة بالواقع المتردى للتعليم خلال عهود الإحتلال الماضية وبالأخص العهد الإيطالى.

فعلى الرغم من جوانب القصور التى لم تمكن مؤسسات التعليم من مواجهة الطلب الاجتماعى المتزايد على التعليم، وخصوصاً عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتمتع البلاد بحالة من الاستقرار النسبى التى لم تكن تعرفها على مدى الإثنين والثلاثين عاماً الماضية أبان الاحتلال الإيطالى الغاشم، إلا أنه يمكن القول بأن هذه الجهود المتواضعة تعد خطوة إلى الأمام أصبحت فيما بعد ركيزة للجهود التى بذلتها الحكومة الوطنية التى تشكلت خلال الفترة اللاحقة والتى عرفت هى الأخرى بفترة (الاستقلال). وهى الفترة التى سيتم تناولها فى الجزء التالى من هذا الفصل وذلك استكمالاً لدراسة واقع التعليم فى ليبيا قبل ظهور التخطيط التربوى عام 1963.

ثانياً : الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى ليبيا عند الاستقلال وقبيل ظهور التخطيط :

لاشك أن حصول البلاد على استقلالها قد سبقته عدة متغيرات هامة فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت لها آثارها الواضحة على التعليم بصفة خاصة باعتباره أحد عناصر المنظومة الاجتماعية التى يعتمد عليها تقدم البلاد ورقيها. ولذا فإنه لابد للدراسة الحالية من أن تلقى – ولو نظرة بسيطة – على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها البلاد بعد استقلالها وقبل أن تأخذ بأسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والمقصود بفترة (الاستقلال) كما سبق الإشارة إليها منذ قليل هى المدة التى تقع ما بين حصول البلاد على استقلالها من الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتحديد يوم 24

ديسمبر 1951 ، وحتى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969، والدراسة الحالية سوف تتناول خلال هذه الفترة بالإضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى البلاد، انعكاسات تلك الظروف على التعليم فى ليبيا عقب الاستقلال وقبيل ظهور التخطيط عام 1963 .

(1) الظروف السياسية :

لم يتوقف نضال الليبيين فى سبيل استقلال بلادهم بجلاء القوات الإيطالية والألمانية عن ليبيا عام 1943، بل أن النضال على المسرح السياسى والذى كانت تقوده بعض الجمعيات والأحزاب السياسية – سواء المتواجدة داخل البلاد أم خارجها – قد اشتد ضرواة، وخاصة عقب الحرب العالمية الثانية، ومما ساعد على ذلك استقلال بعض الدول العربية كمصر وسوريا ولبنان والعراق وقيام جامعة الدول العربية، والجمعية العامة للأمم المتحدة والتى يبدو أنها لم تكن عند ظهورها ألعوبة فى يد الولايات المتحدة بشكل سافر كما هو حاصل فى الوقت الراهن.

وقد أدركت هذه الجمعيات والأحزاب السياسية التى كانت تقود حركة النضال السياسى فى ليبيا ما كانت تكنه القوى الاستعمارية من أطماع فى ليبيا عقب نهاية الحرب الكونية الثانية، إذ يقول معمر القذافى قائد الثورة الليبية فى هذا الشأن «إن إرادة الشعب العربى فى ليبيا المستمدة من عظمة الأمة العربية، ومن تاريخها العظيم، لم تخف عليها تلك الألاعيب، فقامت جماهير الشعب العربى فى ليبيا تعبر عن تطلعاتها للحرية والاستقلال التامين فى مجالات عديدة» [1] .

ويذكر الدكتور محمد مصطفى زيدان «أن الجدل قد دار فى ليبيا خلال الفترة التى سبقت الاستقلال بين بعض الأحزاب والهيئات السياسية التى كانت قائمة حينذاك مثل : جمعية عمر المختار، الرابطة الإسلامية للشباب، حزب الإتحاد المصرى الطرابلسى، حزب العمال، الحزب الحر، وجميعها بإقليمى برقة وطرابلس، ولم يشر إلى أى نشاط سياسى فى الإقليم الجنوبى» [2] .

---

(1) الجمهورية العربية الليبية، خطب وأحاديث العقيد معمر القذافى، السجل القومى، المجلد الثانى، طرابلس، 1970، ص 11 .

(2) الدكتور محمد مصطفى زيدان ، أيديولوجية الثورة الليبية ، دار مكتبة الأندلس ، بنغازى ، 1973 ، ص 39

كما تشير دراسة أخرى إلى أن «الهدف الأساسى الذى دعت إليه هذه الأحزاب والهيئات السياسية هو ضرورة إعلان استقلال ليبيا الموحدة، غير أن اتجاهاتها اختلفت بشأن الإمارة السنوسية على ليبيا ، فهناك من رفضها ، وهناك من وافق عليها ولكن بشرط تحقيق الاستقلال أولاً ، وهناك من طالب بها قبل الاستقلال والوحدة» [1] .

ونتيجة لإلحاح وإصرار الشعب العربى الليبى على التحرر والاستقلال ، وللدور الكبير الذى قامت به جامعة الدول العربية وبعض الدول العربية المستقلة حينذاك ولا سيما مصر فى المحافل الدولية ، فقد عرض مشروع استقلال ليبيا على الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث أقرت استقلالها بعد مداولات متعددة ونقاش طويل.

«وقد نص مشروع القرار على أن ليبيا المؤلفة من برقة وطرابلس وفزان تصبح دولة مستقلة ذات سيادة خلال مدة لا تتجاوز أول يناير 1952» [2] .

وهكذا فقد أعلن استقلال ليبيا يوم 1951/12/24 ، وأصبحت تسمى (المملكة الليبية المتحدة) ، غير أنها ظلت مجزأة إلى ثلاث ولايات لكل ولاية إدارة محلية تخضع جميعها لحكومة اتحادية واحدة ، وانتقلت بعد الاستقلال مباشرة سلطات الإدارتين البريطانية والفرنسية إلى الحكومة الاتحادية ، ولكن يبدو أن هذه الحكومة لم تستطع القيام بمسئولياتها حيث ظلت أمور البلاد فى أيدى الخبراء الأجانب والوكالات الأجنبية، وذلك ما عبر عنه الدكتور على عتيقة الذى كان يشغل منصب وزير التخطيط والتنمية فى ليبيا عام 1968 حيث يشير إلى أن «الأجهزة الحكومية قد بدأت تتكون عقب الاستقلال ، إلا أن اتجاه العمل سار فى نفس الإتجاه الموروث منذ عهد الأربعينيات ، حيث أقيمت بعض المشروعات إلا أنها كانت توضع من قبل الخبراء الأجانب ، وتنجز عن طريق وكالات التنمية الأجنبية المختلفة مثل : وكالة التنمية والاستقرار ، ومن بعدها (لارك) ، والمصالح المشتركة ، وكانت هذه الهيئات هى التى تقوم بإعداد

---

(1) الدكتور حسن سليمان محمود ، ليبيا بين الماضى والحاضر ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، 1962 ، ص 132 .

(2) سامى حكيم ، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثانية ، 1970 ، ص 157 .

المشروعات ومناقشتها وتنفيذها وتسليمها جاهزة للحكومة الليبية دون أن يكون للحكومة دور فيها ، وذلك حتى حام 1960 عندما ألغيت هذه الوكالات وتم إدماجها فى مؤسسة ليبية واحدة هى (مجلس الإعمار) »[1] .

لاشك أن نتائج مخرجات التعليم خلال المرحلة الماضية قد بدأت الآن، أى خلال هذه المرحلة تظهر على المسرح السياسى وتحدث آثاراً تاريخية هامة فى تاريخ ليبيا السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وخصوصاً بعد أن دخل الحكومة ومجلس النواب بعض الشباب الليبى المؤهل تأهيلاً متوسطاً وجامعياً وعالياً أمثال الدكتور على عتيقه ، والدكتور محى الدين فكينى ، وبشير السعداوى ، وصالح بويصير ، وعلى المصراتى ... وغيرهم من المخلصين الذين قاوموا الفساد وتحملوا نتائج تبعات مواقفهم الوطنية والقومية.

وبدخول مثل هؤلاء الشباب وغيرهم إلى المسرح السياسى فى ليبيا منذ أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات بدأت رياح التغيير والتعديل تهب على الدستور الليبى الذى وضع عند الاستقلال ، وتهدف هذه التغييرات إلى القضاء على عوامل التجزئة والإقليمية. إذ يشير سامى حكيم إلى أنه «كان من أول أعمال حكومة الدكتور محى الدين فكينى أن تقدمت إلى البرلمان بمشروع قانون تعديل الدستور الليبى لتتمكن من إلغاء النظام الفيدرالى وإقامة الوحدة الدستورية فى البلاد» [2] .

وهكذا فقد تم الغاء النظام الفيدرالى وأصبحت ليبيا منذ عام 1963 دولة موحدة تسمى (المملكة الليبية) ، وبذلك فقد قامت الوحدة الدستورية الإدارية فى جميع أنحاد البلاد، وقسمت ليبيا إلى عشر محافظات ، وعقدت الآمال التى كانت تنشدها الجماهير العربية فى ليبيا منذ زمن طويل ، حيث استبشر الشعب الليبى خيراً بهذا التعديل الدستورى [3] الذى حقق وحدة البلاد ثم تلا ذلك إصدار القانون رقم (5) لسنة 1963

(1) كلمة الدكتور على عتيقه فى اجتماع الوزارة ، والمسئولين عن أجهزة التخطيط ، طرابلس ، يونية ، 1968 ، محضر رسمى غير منشور ، ص 3.

(2) سامى حكيم ، مرجع سابق ، ص 280.

(3) يرى بعض المؤرخين أن هذه التعديلات كانت بإيحاء من الشركات البترولية الأجنبية ليمكن لها التعامل مع إدارة واحدة بدلاً من ثلاث إدارات ، غير أن الدراسة الحالية لا تميل إلى هذه الفكرة لأن من طبيعة الاستعمار دائماً أن يسعى إلى التفرقة ويقف بالمرصاد ضد أى مشروع للوحدة مهما كان نوعها لأنها تمثل مصدراً من مصادر القوة.

الخاص بتنظيم شئون التنمية ، حيث ألغى بموجب ذلك القانون ما كان يسمى (بمجلس الإعمار) وحل محله (المجلس الأعلى للتخطيط القومى) ليتولى وضع السياسة التنموية للبلاد.

وقد مهدت هذه الخطوات الطريق أمام قيام التخطيط فى ليبيا ، ووضع أول خطة تنموية فى البلاد عرفت بالخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 68/63.

(2) الظروف الاقتصادية :

«إن أهم شئ يؤثر فى الاقتصاد الليبى آنئذٍ هو ضآلة خبرات الإنسان العربى الليبى التكنولوجية وهذا راجع إلى الظروف التاريخية السيئة التى مرت بها ليبيا تحت الحكم العثمانى ثم الاحتلال الإيطالى الذى قضى على كل مجالات التعليم ، ولا سيما الفنى والتقنى والمهنى منها ، حيث أقفلت منافذ هذا النوع من التعليم على أبناء البلاد فى الداخل والخارج، وتحكم الإيطاليون فى كل المجالات التى تتطلب هذه الخبرة فى القطاعين العام والخاص، ولم يسمح للعناصر الوطنية إلاّ بتولى الوظائف البسيطة التى تتسم بالخمول وتضييع الوقت ، وعدم استخدام الفكر ، مثل الحارس والكاتب البسيط ، وعلى الرغم من أن الاستعمار الإيطالى قد انتهى ، فإن السيطرة على المجالات التى تتطلب الأعمال الفنية ظلت فى أيدى الأجانب حتى بداية الستينيات من هذا القرن»[1].

وإذا عُرف أن الحياة الاقتصادية فى ليبيا قبل اكتشاف النفط عام 1959 كانت تعتمد على الزراعة البعلية وتربية الأغنام والماشية ، والتى تتوقف على كميات هطول الأمطار ، وأن ليبيا قد تعرضت فى بداية الخمسينيات إلى فترات من الجدب والقحط والجفاف ، كما أن حقول الألغام وكميات الذخائر التى خلفتها الحرب العالمية الثانية فوق الأراضى الليبية كانت ولا زالت تمثل إحدى العقبات الخطيرة فى وجه التنمية الريفية ولعبت دوراً كبيراً فى تدمير وإعاقة عدد غير قليل من القوى البشرية ، فلا شك أنه من الصعب فى ظل هذه الظروف القاسية إقامة أى مشروعات للتنمية دون اللجوء إلى المعرفة الخارجية.

---

(1) أحمد على الفنيش ، المجتمع الليبى ومشكلاته ، دار مكتبة النور ، طرابلس ، 1967 ، ص 166.

«أما الصناعات التى كانت موجودة فهى عبارة عن صناعات تقليدية مثل صناعة المنسوجات والملابس الشعبية والأحذية والأوانى الفخارية ، أو مصانع صغيرة كمصانع عصر الزيتون وطحن الغلال ومصانع السجاد والتى لا تستوعب إلا عدداً قليلاً من المواطنين» [1] .

وهكذا يتضح أن المؤسسات الاقتصادية الليبية التى كانت موجودة فى تلك الفترة ليست لها الفاعلية الكافية التى تمكنها من المشاركة فى التنمية الاقتصادية نظراً لصغر هذه المؤسسات من ناحية وخضوع أغلبها لإدارة أجنبية من ناحية أخرى.

وأمام هذه الظروف الاقتصادية الصعبة أصبحت ليبيا تواجه عدة تحديات كانت أهمها حاجتها الماسة إلى المال والخبرات الفنية والإدارية والأيدى العاملة المدربة ، والبيانات الأساسية والإحصاءات اللازمة التى تقوم عليها عملية التخطيط للنهوض بتنمية البلاد اقتصادياً واجتماعياً.

وقد استغلت القوى الاستعمارية هذه الظروف السيئة وأملت شروطها على حكومة البلاد وذلك على الرغم من أن الدستور الليبى قد نص على أن تكون (ليبيا دولة حرة مستقلة ذات سيادة) حيث وقعت بريطانيا مع ليبيا عام 1953 اتفاقية حصلت بموجبها بريطانيا على حق إقامة قاعدة عسكرية لها فى مدينة طبرق مقابل مبلغ قدره (3.750.000) من الجنيهات الليبية فى السنة.

واستندت الحكومة الليبية حينذاك فى عقد هذه المعاهدة – كما جاء فى مذكرتها التفسيرية – على «أن هذه المعاهدة توفر ضمان استقرار مالى للبلاد لتهيئة الفرصة للحكومة للشروع فى مشاريع ترفع من مستوى معيشة الشعب الليبى ، وتزيد من إنتاجه بحيث يمكنه فى أقرب وقت مستطاع الاستغناء عن أية مساعدة أجنبية» [2] .

ولكن هذا القول مردود على أصحابه إذ أن المراجع التاريخية تؤكد أن حكومة الثورة فى مصر بزعامة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قد «أعلنت استعدادها قبل توقيع المعاهدة لسد العجز الذى تعانيه الميزانية الليبية حتى لا تضطر ليبيا إلى عقد

(1) الدكتور حسن سليمان محمود ، مرجع سابق ، ص 316.
(2) سامى حكيم ، مرجع سابق ، ص 254.

معاهدة أجنبية تعرض حريتها واستقلالها إلى الزوال وتجعل منها محمية بريطانية جديدة ، حيث كلف الرئيس عبد الناصر سفيره فى طرابلس (يحيى حقى) بإبلاغ هذه الرغبة الخالصة لرئيس وزراء ليبيا حينذاك (محمود المنتصر) ولكن هذا العرض قوبل بالرفض» [1] .

ولم تكتف الحكومة الليبية فى ذلك الوقت بعقد هذه الإتفاقية فحسب ، بل إنها قد وقعت إتفاقية أخرى مع فرنسا نظير مبلغ (293) مليون فرنك فرنسى ، تم تلتها باتفاقية ثالثة مع الولايات المتحدة الأمريكية نظير مبلغ مليون دولار أمريكى فى السنة ، وقد أجازت هذه الإتفاقية الأخيرة لأمريكا حق إقامة أكبر قاعدة عسكرية لها فى شمال أفريقيا ، وهى قاعدة Hwiles (هويلس) الجوية بضواحى طرابلس. وهكذا حلت أمريكا محل إيطاليا التى كانت موعودة بهذا الإقليم – كما سبق الإشارة إلى ذلك فى سياق هذا الفصل.

وعن طريق هذه المبالغ المالية التى كانت تقدمها كل من بريطانيا وفرنسا وأمريكا إلى ليبيا أصبح اقتصاد البلاد تحت رحمة هذه الحكومات التى تدخلت حتى فى القضايا السياسية لليبيا إضافة إلى هيمنتها فيما بعد على بترول البلاد عندما اكتشف النفط بغزارة فى ليبيا عام 1959 وبالأخص أمريكا وبريطانيا.

يمكن القول بأن ظهور الذهب الأسود فى ليبيا يمثل علامة بارزة فى تاريخ البلاد الاقتصادى وذلك على الرغم من عدم استغلاله الاستغلال الكامل من قبل الحكومة الليبية ، «وباكتشاف النفط فقد تغير اساس الاقتصاد الليبى من الاعتماد على الزراعة وتربية المواشى والأغنام وبعض الصناعات البسيطة التى تركزت بصورة رئيسية على البترول الذى أضحى يمثل 99% من صادرات البلاد» [2] .

وكان على ليبيا أن تشرع فى مواجهة التحديات الاقتصادية بهذا المورد المالى الجديد رغم ضآلة نصيبها منه إلا أنها ما تزال أمام تحدٍ آخر من أصعب التحديات، ألا وهو البناء الاجتماعى الذى يعد عنصراً أساسياً لابد منه لإنجاح برامج التنمية المطلوبة.

---

(1) نفس المرجع ، ص 259.

(2) الدكتور محمد مصطفى زيدان ، مرجع سابق ، ص 5.

(3) الظروف الاجتماعية :

«إن الاتجاه الذى تؤكده معظم الدراسات الاجتماعية هو أن صورة البناء الاجتماعى فى أى مجتمع من المجتمعات هى حصيلة تطور الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن التطور والتغير الذى يحصل فى البناء الاجتماعى نفسه ينعكس أيضاً على تركيب المجتمع الاقتصادى والاجتماعى فيؤدى إلى علاقات اجتماعية وثقافية جديدة لم تكن معروفة من قبل فى المجتمع» [1] .

وبما أن الدراسة الحالية قد استعرضت الجوانب المتعلقة بالظروف السياسية والاقتصادية التى مرت بها ليبيا عند بداية استقلالها فإنه لابد لها من الإشارة – ولو بإيجاز – إلى الظروف الاجتماعية التى كانت سائدة فى المجتمع الليبى حينذاك ، والتى تعد انعكاساً طبيعياً ونتيجة حتمية للظروف السياسية والاقتصادية التى سبق الإشارة إليها. ويمكن تلخيص النتائج الاجتماعية والثقافية لتلك الظروف فى النقاط التالية :

(أ) إنخفاض مستوى الوعى الاجتماعى وارتفاع نسبة الأمية إلى 90% فى المجتمع الليبى.

(ب) انعدام الرعاية الاجتماعية بكل أبعادها الكلية والجزئية.

(جـ) إنخفاض المركز الاجتماعى للمرأة والطفل.

(د) تحكم العادات والتقاليد الموروثة فى السلوك.

(هـ) انتشار مظاهر السلبية والروح الاتكالية والميل إلى الأعمال التى تتسم بالخمول وعدم استخدام العقل والتفكير والجهد.

(و) العصبية القبلية المتزمنة – أحياناً – وذات النظرة الضيقة للأمور والتى قد تكون لها انعكاساتها السلبية على العلاقات الاجتماعية والمصلحة العامة ... ولكن ليس معنى ذلك أن القبيلة ممقوتة فى النظام الاجتماعى ، فالقبيلة فى المجتمع الليبى مهما بلغت سلبيات البعض منها ، فهى الوعاء الذى حفظ الترابط والتماسك

---

(1) الدكتور على الحوات ، أسس التنمية والتخطيط الاجتماعى ، دار الحكمة ، طرابلس ، 1991 ، ص 25,24.

الاجتماعى خلال فترة الجهاد ضد الغزاة ، والدليل على ذلك أن معاقل الجهاد فى ليبيا – وخاصة فى جزئها الشرقى – كانت تسمى بأسماء القبائل التى تتشكل منها تلك المعاقل ، منها على سبيل المثال لا الحصر : دور العواقير ، دور الدرسة، دور البراعصة ، دور العبيدات .... إلخ ، وكلمة (دور) تعنى معسكراً أو معقلاً من معاقل الجهاد الذى كان يقوده شيخ الشهداء عمر المختار ، حيث كان لكل قبيلة دور لتنسيق عمليات الجهاد.

وعن دور القبيلة أيضاً يشير معمر القذافى قائد الثورة الليبية فى الفصل الثالث من الكتاب الأخضر إلى «أنها مدرسة اجتماعية ينشأ أفرادها منذ الطفولة على تشرب مثل عليا ، تتحول إلى سلوك حياة تترسخ تلقائياً كلما كبر الإنسان ، على عكس التربية أو العلوم التى يتم تلقينها رسمياً ، والتى تتلاشى تدريجياً كلما كبر الفرد لأنها رسمية ، ولإنها إجبارية ، ولأن الفرد يعى أنها ملقنة له» [1] .

تستخلص الدراسة الحالية مما سبق أن المجتمع الليبى قد تعرض إلى ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية قاسية ، حيث لم تنته معركة الكفاح المسلح إلا لتبدأ بعدها معركة الكفاح السلمى ، إلا أن هذه الظروف الصعبة لم تمنع هذا الشعب من مواصلة كفاحه فى سبيل تحقيق ما يصبو إليه من إقامة برامج التنمية المختلفة والتى من أهمها التوسع فى مجال التعليم الذى تعد مخرجاته هى الركيزة الأساسية لبناء النهضة والتقدم.

ثالثاً : انعكاس الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على التعليم فى ليبيا عقب الاستقلال وقبيل ظهور التخطيط :

إذا كانت الفترة السابقة (فترة الإدارتين البريطانية والفرنسية) قد تميزت بعدة خصائص هامة كانت لها آثارها الإيجابية فى تقرير مصير البلاد ، فإن هذه الفترة أيضاً (فترة الاستقلال) قد تميزت هى الأخرى بعدة خصائص يمكن اعتبارها من العوامل التى ساعدت على تطور البناء الاقتصادى والاجتماعى ولاسيما فيما يخص التوسع الكمى فى مجال التعليم ... ويمكن إجمال هذه الخصائص فى النقاط التالية :

---

(1) العقيد معمر القذافى ، الكتاب الأخضر ، الفصل الثالث ، المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس ، 1985 ، ص 133 .

1- إن حصول البلاد على استقلالها من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتكوين حكومة وطنية وبرلمان وطنى وانضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية كدولة مستقلة يمثل أولى هذه الخصائص إذ كانت الخطوة التى تلتها بقية الخطوات.

2- فى عام 1952 تم وضع أول دستور للبلاد ، والذى نصت فيه المواد (28 ,30,29) على أن «التعليم حق لكل مواطن ليبى ، وتعمل الدولة على نشره بما تنشئه من المدارس الرسمية ، وبما تسمح بإنشائه تحت رقابتها من المدارس الخاصة لليبيين والأجانب ، وعلى أن التعليم الأولى إلزامى لليبيين – من بنين وبنات – وأن التعليم مجانى فى المدارس الرسمية» [1] .

وقد ساعد وضع هذا الدستور على صدور أول قانون ليبى للتعليم وهو القانون رقم 5 لسنة 1952 [2] ، وفيه ترجمت الحقوق الدستورية إلى اجراءات تنظيمية ، وبدأ التعليم عربياً قومياً هادفاً إلى تهيئة كافة الظروف والإمكانات الكفيلة بتربية المواطن ، وتعويضه عن فترة الحرمان الماضية ، وتمكينه بالتالى من القيام بدوره الإيجابى فى صنع حياة جديدة على أرض وطنه وذلك بما يمكن أن يتوفر له من تعليم يساعده على بناء قدراته ، ومهاراته الفنية والمهنية والإبداعية.

«وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن تنشئ كل ولاية من الولايات وخلال مدة معقولة من الزمن ، وبقدر ما تسمح به مواردها المتاحة المدارس الرسمية وتنفق عليها ، بحيث تسد تلك المدارس حاجة الليبيين فى الولايات إلى التعليم ، كما يسمح لكل ولاية وبالقدر الذى تسمح به ظروفها أن تنشئ المعاهد والأقسام الداخلية لإيواء الطلبة القادمين من الأماكن النائية وذلك حتى مرحلة التعليم الجامعى ، على أن يكون التعليم مجانياً فى جميع المدارس والمعاهد التابعة للتعليم العام» [3] .

3- شهد عام 1954 قيام أول تعداد عام للسكان فى ليبيا والذى أوضح بأن إجمالى عدد سكان ليبيا فى ذلك العام قد بلغ (1.088.934) نسمة منهم (738.383)

---

(1) وزارة التعليم والتربية : (تشريعات التعليم فى ليبيا) ، مطابع وزارة التعليم ، طرابلس ، 1969 ، ص 13.

(2) المرجع السابق ، ص 72.

(3) المرجع السابق ، ص 78.

نسمة فى ولاية طرابلس و (291.236) نسمة فى ولاية برقة و (59.315) نسمة فى ولاية فزان ، يعيشون جميعاً على رقعة جغرافية تبلغ مساحتها (1.759.540) كيلو متراً مربعاً ، أى أن كثافة السكان أقل من شخص واحد فى الكيلو متر المربع ، وهى أقل كثافة سكانية فى الوطن العربى حينذاك ... فهل ياترى ستستطيع هذه الحكومة الناشئة حديثاً أن تنهض بمستوى المعيشة وتقدم خدمات تعليمية وصحية أفضل لهذه الكثافة السكانية البسيطة خصوصاً بعد اكتشاف النفط بكميات طائلة فى ليبيا بعد أربع سنوات من إجراء التعداد ؟ هذا ما سوف يحاول الجزء الأخير من هذا الفصل الإجابة عليه.

4- يعتبر عام 1955 بداية التعليم الجامعى فى ليبيا إذ صدر مرسوم ملكى بقانون بإنشاء الجامعة الليبية فى 1955/12/15»[1] .

«وجاء إنشاء الجامعة الليبية ثم الجامعة الإسلامية فيما بعد استكمالاً للسلم التعليمى فى ليبيا ، ولتوفير القيادات الفكرية والروحية الواعية والكفاءات الفنية والمهنية فى مختلف المجالات»[2]

5- ومن الخصائص الاقتصادية الهامة التى تميزت بها هذه الفترة اكتشاف حقول النفط فى البلاد عام 1959 ، وما نجم عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية بارزة ، وعلى الرغم من أن هذه الثروة لم تستغل الاستغلال الكامل والأمثل لصالح البلاد نتيجة لسيطرة الشركات الأجنبية وتحكمها فى إنتاجه وتصديره طيلة تلك الفترة إلا أنه مهما يكن الأمر فإن عوائد البلاد الاقتصادية قد تزايدت بعد ظهور النفط بصورة سريعة ونما الدخل القومى للبلاد بصورة ملحوظة حيث يشير الدكتور عبد العزيز القوصى إلى «أن الدخل القومى قد قفز من (12) مليون دينار عام 1951 إلى (314) مليون دينار عام 1965»[3] .

كما تشير دراسة أخرى إلى أن جملة العوائد قد قفزت من (115.343) د.ل عام

---

(1) المملكة الليبية المتحدة ، الجريدة الرسمية ، مرسوم ملكى بإنشاء الجامعة الليبية ، العدد 1 ، السنة السادسة ، أول يناير 1956 ، ص 14.

(2) الدكتور رأفت غنيمى الشيخ ، مرجع سابق ، ص 321.

(3) Abdel Aziz El.Koussy. Op. Cit. P.5.

1960 إلى (54.719.177) د.ل عام 1965 ، ثم وصلت إلى (135.500.000) د.ل بعد صدور قانون البترول عام 1966»[1] .

وجاء فى دراسة أخرى «أنه قد وصل عام 1971 إلى 1257.7 مليون دينار، وعام 1972 إلى 1356 مليون دينار ، وعام 1973 إلى 1423 مليون دينار ، وعام 1974 إلى 2700 مليون دينار» [2] .

6- وجاءت الوحدة الدستورية عام 1963 لتكون عاملاً مساعداً آخر على تسهيل الاجراءات الإدارية وتنسيق السياسات العامة للدولة حيث ألغى نظام الولايات الذى عمل على تجزئة البلاد إلى أقاليم وحل محله نظام المحافظات الذى يعد من أفضل النظم الإدارية التى مرت بها ليبيا حتى الآن.

وقد تبنت حكومة الثورة هذا النظام أيضاً واستطاعت أن تنهض بواسطته بمشروعات التنمية المختلفة ، وعندما ألغى هذا النظام عام 1975 دب الضعف والفساد الإدارى فى أجهزة الدولة ، ولم تتمكن أجهزة التخطيط والمتابعة من القيام بالمهام التى كانت تقوم بها فى عهد نظام المحافظات وأصبحت الأجهزة الإدارية والتخطيطية تسير من سيئ إلى أسوأ يوماً بعد يوم.

7- وفى إطار سياسة استكمال التشريعات المنظمة لبرامج التنمية كان صدور القانون رقم 5 لسنة 1963 الخاص بتنظيم شئون التخطيط والتنمية حيث تم بموجبه الغاء مجلس الإعمار - الذى سبق الإشارة إلى ذكره - وحل محله مجلس أعلى برئاسة رئيس الوزراء وعضوية ستة من الوزراء الذين تتصل مهام وزاراتهم مباشرة بشئون التخطيط والتنمية ، ويتولى هذا المجلس الجانب الإقرارى للتنمية، كما نص هذا القانون أيضاً على إنشاء وزارة للتخطيط والتنمية لتتولى الجوانب التحضيرية والتوجيهية والإشرافية لبرامج التنمية فى شتى مجالاتها [1] ويعتبر هذا بداية للتخطيط بصورة عامة فى ليبيا.

(1) مؤتمر وزراء التربية والتعليم والمسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربى ، (بحوث ليبيا) البحث رقم 3 ، طرابلس ، 1966 ، ص 14.

(2) الدكتور يوسف عبدالله صايغ ، اقتصاديات العالم العربى : التنمية منذ عام 1945 ، الجزء الثانى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ، 1984 ، ص 206.

(3) المؤتمر الثقافى العربى السابع بالقاهرة ، مشكلات التخطيط التربوى فى البلاد العربية ، مرجع سابق ص 72.

يتضح من الخصائص الهامة التى تميزت بها هذه الفترة والتى تمثلت فى استقلال البلاد وانضمامها إلى الأسرة الدولية وجامعة الدول العربية ، ووضع الدستور وما تبعه من تشريعات ولوائح منظمة ، وقيام التعداد العام وما ترتب عليه من بيانات ضرورية لعملية التخطيط ، وكذلك ظهور النفط وما أحدثه من ثورة اقتصادية كبرى ، وقيام الوحدة الدستورية وما نجم عنها من اجراءات وتنظيمات إدارية جديدة أنها قد مهدت الطريق أمام الجهود المبذولة من قبل المنظمات الدولية والعربية والمحلية التى ساعدت على قيام التخطيط وتبنيه كأسلوب علمى من أجل بناء النهضة الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد.

ويمكن القول أيضا بأنه على الرغم من عدم سيطرة الحكومة الليبية السيطرة الكاملة على مواردها النفطية خلال تلك الفترة إلا أن الدارس والمتتبع لتطور التوسع الكمى فى ميدان التعليم يدرك أن دخل الدولة من البترول رغم ضآلته بالنسبة لكمية الإنتاج قد مكن الحكومة من إقامة عدد من المشروعات فى ميادين كثيرة ، كما أعانها قبل كل شئ على تنمية أعز ثروة لديها وهى الثروة البشرية عن طريق التوسع فى برامج التعليم فى مختلف المراحل التعليمية – كما سوف يتضح من الاحصائيات والجداول التى سيتم تناولها بعد قليل.

ومما يؤكد هذا الدور أيضا ما ذكره أحد التقارير الذى أشار إلى «أن معظم الاعتماد فى الميزانية العامة للدولة كان قبل ظهور النفط يتركز بالدرجة الأولى على المعونات الخارجية ، وذلك نتيجة افتقار البلاد للموارد المحلية الثابتة والتى يمكن تحويلها واستغلالها فى تمويل المشروعات الإنمائية ، وسد الحاجة من الاستيراد المطلوب ، والذى بلغت قيمته عام 1951 (11) مليوناً من الجنيهات الليبية ، فى الوقت الذى لم تتجاوز فيه قيمة الصادرات (المليونين) فقط من الجنيهات»[1] .

فى الواقع إن ما يهم الدراسة الحالية هو انعكاس هذه التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها البلاد خلال الفترة المذكورة على التعليم بصفة خاصة وصولاً إلى معرفة واقع التعليم فى ليبيا قبل قيام التخطيط ثم أثر قيام هذا التخطيط على تطور العملية التعليمية والتربوية فى ليبيا.

(1) البنك الدولى للإنشاء ، تقرير عن التنمية الاقتصادية فى ليبيا ، 1966 ، ص 29.

لقد جاء فى دراسة صادرة عن إدارة التخطيط والمتابعة فى ليبيا آن هذه الفترة قد تميزت بسمات أساسية التعليم أهمها :[1]

1- التوسع الكمى فى التعليم وتنمية الخدمات التعليمية بأنواعها المختلفة من أجل تحقيق تكافؤ الفرص بين أبناء الوطن فى جميع أرجاء البلاد.

2- التوسع فى بناء المدارس أو صيانة القائم منها ، أو تأجير بعض المبانى لاستعمالها كمدارس فى بعض الأماكن التى لم تنشأ بها مبانٍ مدرسية بعد.

3- التوسع فى افتتاح معاهد المعلمين والمعلمات لسد النقص الملحوظ فى أعداد المدرسين الوطنيين.

4- الإهتمام بتعليم المرأة بأعتبارها نصف المجتمع.

5- بناء الهياكل الإدارية حسب الإمكانات والخبرات وذلك بالتعاون مع بعض الدول العربية ومنظمة اليونسكو.

وقد أصبحت مراحل السلم التعليمى فى ليبيا تتكون من أربع مراحل أساسية تسبقها مرحلة غير إلزامية وهى مرحلة رياض الأطفال ، أما التعليم الإلزامى فيشمل المرحلتين الابتدائية والإعدادية ، وهذه المراحل التعليمية الأربع هى :

(1) **التعليم العام :** ويشمل :

(أ) المرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات.

(ب) المرحلة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات.

(جـ) المرحلة الثانوية ومدتها ثلاث سنوات.

(2) **التعليم المهنى والفنى :** وينقسم إلى:

(أ) القسم المتوسط : ويقبل فيه الحاصلون على الشهادة الإبتدائية.

(ب) القسم الراقى : ويقبل فيه الحاصلون على الشهادة الإعدادية.

ويشمل هذا النوع من التعليم معاهد المعلمين والمعلمات ومدارس التجارة والصناعة

---

(1) وزارة التعليم والتربية ، إدارة التخطيط والمتابعة : (دراسة تاريخية عن تطور التعليم فى ليبيا) مرجع سابق ، ص 24.

والزراعة. ويهدف إلى سد حاجة البلاد من المهنيين والفنيين الذين تحتاج إليهم مشاريع التنمية فى شتى مجالاتها. «وقد ألغى التعليم الفنى الإعدادى توحيداً لفرص التعليم فى هذه المرحلة وتمشياً مع ألزاميتها وذلك اعتباراً من العام الدراسى 70/69»[1] .

(3) **التعليم الدينى :** وينقسم إلى أربع مراحل هى :

(أ) مرحلة ما قبل الإبتدائى وتشمل المدارس القرآنية.

(ب) مرحلة التعليم الدينى الإبتدائى.

(جـ) مرحلة التعليم الدينى الثانوى.

(د) المعاهد الدينية العليا.

(4) **التعليم الجامعى :** كانت بداية التعليم الجامعى فى ليبيا بإنشاء جامعتين عام 1955 هما:

(أ) الجامعة الليبية ومقرها مدينة بنغازى ولها كليات فى طرابلس.

(ب) الجامعة الإسلامية، ومقرها مدينة البيضاء والتى عرفت فيما بعد باسم (جامعة السيد محمد بن على السنوسى الإسلامية) ولا يقتصر القبول فى الجامعة الإسلامية على الليبيين فقط ، بل تقبل الطلاب المسلمين من جميع قارات العالم.

وقد تم الغاء هذه الجامعة بعد قيام الثورة لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية سيتم مناقشتها فيما بعد.

«إن تاريخ التعليم فى المجتمعات المختلفة يؤكد أن التعليم الإبتدائى بصفة خاصة يعتبر المجال الذى تنعكس عليه عوامل الضعف أو القوة التى يعيشها شعب من الشعوب ، فهو دائما من أهداف المستعمر إذا ما تغلب على شعب من الشعوب ، فيقلل من شأنه ويعرقل تقدمه ، ويحيطه بالقيود والصعوبات ، وهو كذلك موضع اهتمام الحكومات بعد

---

(1) وزارة التعليم والتربية ، مركز التوثيق التربوى : (أهم التغيرات التى طرأت على التعليم فى ليبيا) طرابلس، 1972 ، ص 3.

الحروب والأزمات ، كما أنه محط آمال الشعوب إذا نالت استقلالها وملكت تقرير مصيرها ، وبدأت فى تكوين شخصيتها القومية وثقافتها الوطنية»[1] .

(أ) **التعليم الإبتدائى :** إن المتتبع لحركة تطور التعليم فى ليبيا يلحظ أن الدولة بعد حصولها على الاستقلال قد حرصت على التوسع فى التعليم الإبتدائى بإعتباره القاعدة الأساسية التى تقوم عليها المراحل التالية الأخرى بحيث طفر التعليم الإبتدائى فى ليبيا فى الفترة من 1952 وحتى 1963 طفرة كبيرة يبدو فيها التوسع الكمى واضحاً جلياً من الجدول التالى :

جدول رقم (4)

يبين تطور التعليم بالمرحلة الإبتدائية فى الفترة فيما بين (53/52-63/62) [2]

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد المعلمين
53/52	225	42.119	1280
54/53	263	47.840	1602
55/54	313	56.258	1784
56/55	367	65.164	2061
57/56	419	77.929	2515
58/57	439	90.725	2788
59/58	478	98.063	3423
60/59	543	108.208	3767
61/60	558	123.433	4098
62/61	619	131.098	4256
63/62	663	145.925	4785
نسبة الزيادة	%194.6	%246.4	%273.8

(1) وزارة التعليم والتربية ، (تقرير عن التعليم فى ليبيا فى الفترة من 52 حتى 63) ، طرابلس ، 1965 ، ص 35 (بتصرف).

(2) المرجع السابق ، ص 29.

يتضح من الجدول السابق أن هناك زيادة ملحوظة فى تطور عدد المدارس المنشأة أو المعدة للتعليم وذلك بعد حصول البلاد على استقلالها وبداية تصدير النفط فى أوائل الستينيات حيث زاد عدد المدارس من (225) مدرسة ابتدائية فى عام 53/52 إلى (663) مدرسة خلال هذه الفترة أى أن عدد المدارس قد زاد بفارق (438) مدرسة وبنسبة زيادة مئوية قدرها 194.6% وذلك يمثل تطوراً كمياً كبيراً فى التوسع فى المبانى المدرسية.

كما زاد العدد الإجمالى للتلاميذ من (42.119) تلميذاً وتلميذة عام 53/52 إلى (145.925) تلميذاً وتلميذة عام 1963 أى بفارق إجمالى قدره (103.805) تلميذاً وتلميذة وبنسبة زيادة قدرها 246.4% ، بينما ارتفع عدد المعلمين والمعلمات من (1280) معلماً ومعلمة فى 53/52 إلى (4785) معلماً ومعلمة فى هذه الفترة وبفارق قدره (3.505) وبنسبة زيادة مئوية قدرها 273.8%.

لا شك أن هذه الزيادة الكبيرة فى أعداد المدارس والتلاميذ والمعلمين تدل دلالة واضحة على أن هناك اهتماماً متزايداً بالتعليم الإبتدائى وخاصة فى الجانب الكمى منه.

(ب) التعليم الإعدادى:

تعد مرحلة التعليم الإعدادى مرحلة مستحدثة ، إذ لم تكن ضمن مراحل التعليم خلال الفترة السابقة. وقد نظمت هذا النوع من التعليم «لائحة التعليم الثانوى الصادرة بتاريخ 1956/12/5 [1] ، حيث نصت المادة الأولى منها على أن التعليم الثانوى يتكون من مرحلتين إعدادية وثانوية ، ونصت المادة الثانية على أن المرحلة الإعدادية تبدأ بعد إتمام المرحلة الإبتدائية»[2].

«ويهدف التعليم فى هذه المرحلة إلى الارتفاع بمستوى النمو المتكامل للتلاميذ فى مختلف النواحى والكشف عن ميولهم واستعداداتهم ، وتوجيههم إلى نوع التعليم الذى

---

(1) وزارة المعارف ، لائحة التعليم الثانوى ، طرابلس ، 1956 ، ص 2.

(2) فى عام 1975 صدر قانون من مجلس قيادة الثورة يجعل التعليم إلزامياً فى ليبيا حتى نهاية المرحلة الإعدادية حيث كان فى السابق حتى نهاية الإبتدائية فقط.

يناسب قدراتهم ، وتزويدهم بالمعلومات الأساسية التى يحتاجون إليها فى الحياة العملية ، وتمكينهم من أن يشقوا طريقهم فيها»[1] .

وتؤهل هذه المرحلة إما إلى مواصلة التعليم الثانوى العام أو الالتحاق بالمعاهد المهنية والمدارس الفنية الراقية . ويمكن أن يلمس مدى تطور التعليم الإعدادى فى ليبيا خلال الفترة المذكورة من الجدول التالى :

جدول رقم (5)

يوضح تطور التعليم بالمرحلة الإعدادية من 1955 حتى 1963 [2]

السنة الدراسية	عدد المدارس	نسبة الزيادة	عدد التلاميذ	نسبة الزيادة	عدد المعلمين	نسبة الزيادة
1956/55	10	-	2585	-	152	-
1957/56	19	%90	3134	%21	204	%34
1958/57	32	%220	4211	%63	236	%55
1959/58	48	%380	5058	%95.5	288	%89.5
1960/59	61	%510	7455	%188	386	%154
1961/60	75	%650	9483	%267	479	%215
1962/61	82	%720	11216	%334	639	%320
1963/62	100	%900	14691	%468	917	%503

(1) وزارة التربية والتعليم ، نظم التعليم فى ليبيا ، مطابع الوزارة ، طرابلس ، 1968 ، ص 14 .

(2) وزارة التربية والتعليم ، دراسة تاريخية عن تطور لتعليم فى ليبيا ، مرجع سابق ، ص 33 .

من فحص الجدول السابق يتضح أنه على الرغم من أن التعليم الإعدادى قد استحدث فى ليبيا اعتباراً 1956 إلا أنه قد خطا خطوات كبيرة خلال مدة ثمانى سنوات، إذ وصل عدد المدارس الإعدادية خلال هذه المدة إلى (100) مدرسة إعدادية عام 1963 ، أى بنسبة زيادة قدرها 90% ، كما تضاعف عدد طلاب هذه المرحلة من (2585) عام 1955 إلى (14691) طالباً وطالبة عام 1963 ، وبنسبة زيادة تبلغ 468% ، فى الوقت الذى تزايد فيه عدد معلمى ومعلمات هذه المرحلة من (152) عام 1955 إلى (917) معلماً ومعلمة عام 1963 ، أى بزيادة تبلغ (765) ، وبنسبة مئوية فى الزيادة وصلت إلى 503% .

لاشك أن هذه الزيادة المطردة فى عدد المدارس المنشأة أو المعدة وكذلك عدد الطلاب والمعلمين تمثل هذه الأخرى تطوراً لا يمكن إنكاره فى مجال التعليم خلال هذه المدة ، وذلك لتلبية الطلب المتزايد عليه من قبل المواطنين الذين رأوا فيه تحقيقاً لطموحاتهم المتزايدة كما رأت فيه الدولة أيضاً عاملاً من عوامل تحقيق التنمية المستهدفة فى مختلف مجالاتها.

(جـ) التعليم الثانوى :

لقد سبقت الإشارة إلى أن هذا النوع من التعليم قد عرفته ليبيا لأول مرة منذ عام 1946 فى عهد الإدارتين البريطانية والفرنسية حيث افتتحت فى تلك الفترة أربع مدارس فقط منها مدرستان فى مدينة بنغازى واحدة للبنين والأخرى للبنات ومدرسة فى مدينة طرابلس والرابعة فى مدينة الزاوية. وكما سبق أيضاً أن لاحظت الدراسة الحالية بأن هناك قصوراً ملحوظاً فى التعليم الثانوى خلال تلك الفترة حيث لم تكن الفرص فيه متكافئة سواء بين الجنسين ، أو من حيث توزيع المدارس الثانوية على المدن التى تتواجد فيها كثافات سكانية أكثر من غيرها.

ومع بداية استقلال البلاد أخذ التعليم الثانوى فى ليبيا يتطور فى اتجاهات متعددة أملتها الظروف الجديدة ، إذ يشير أحمد محمد القماطى إلى أن «وزارة المعارف – حينذاك – قد حرصت على التوسع فيه بالقدر الذى يواجه التوسع السريع فى مرحلتى

التعليم الإبتدائى والإعدادى ، ثم الحاجة إليه لتغذية التعليم الجامعى الذى تم تأسيسه فى ليبيا منذ عام 1955 [1] .

وبصدور لائحة التعليم الثانوى فى ديسمبر 1956 أصبح له تشريعاته وتنظيماته التى حددت له مدة الدراسة بثلاث سنوات تعتبر السنة الأولى منها سنة تمهيدية تحوى مقررات عامة علمية وأدبية وذلك لإتاحة الفرصة أمام الطالب لمعرفة اتجاهاته وميوله العلمية والأدبية على أن يبدأ التخصص (علمى – أدبى) اعتباراً من السنة الثانية – وما زال هذا النظام معمولاً به فى الجماهيرية الليبية حتى الآن. كما حددت هذه اللائحة أيضاً كثافة الفصل والمواد التى تدرس بالقسمين العلمى والأدبى وذلك بالإضافة إلى نظم الدراسة والقبول والامتحانات.

وبالعودة إلى الجدول رقم (2) الذى يوضح تطور التعليم الثانوى خلال فترة الإدارتين البرياطانية والفرنسية يتبين أنه لم تنشأ سوى أربع مدارس فقط فى طول البلاد وعرضها وخلال مدة تتجاوز الثمانى سنوات ، ولم تلتحق بالتعليم الثانوى سوى (23) فتاة ليبية .... فهل سيكون التعليم الثانوى فى فترة الاستقلال أسعد حظاً من الفترة السابقة؟ والإجابة عن هذا التساؤل يمكن استشفافها من «تقرير عن التعليم فى ليبيا»[2] أوضح بأن إجمالى عدد المدارس الثانوية فى ليبيا عام 1963 كان (14) مدرسة ، وأن عدد طلاب هذه المرحلة كان (2508) طلاب ، بينما كان عدد الطالبات (200) طالبة وعدد المعلمين (206) معلمين غالبيتهم من المصريين والفلسطينيين وعدد قليل من الليبيين.

وذلك يعنى أن عدد المدارس الثانوية التى تم افتتاحها خلال هذه الفترة لا يزيد على عشر مدارس فقط خلال إحدى عشرة سنة ، أى بمعدل مدرسة ثانوية واحدة فى كل سنة تقريباً ، وبالمقارنة مع الجدول رقم (2) يتضح أن الزيادة فى عدد الطلاب الذكور (735) طالباً فى السنة ، وأن الزيادة فى عدد الطالبات خلال نفس المدة (77) طالبة ، أى بمعدل (16) طالبة فى السنة ، وأن عدد الزيادة فى عدد المعلمين (147) معلماً ، أى بمعدل (13) معلماً فى السنة.

---

(1) أحمد محمد القماطى ، مرجع سابق ، ص 202.

(2) وزارة التربية والتعليم : (تقرير عن التعليم فى ليبيا من 1952 حتى 1967) ، طرابلس 1968 ، ص 37.

وهذا التطور البسيط فى الزيادات يؤكد أن هذا النوع من التعليم لا يزال يسير سيراً متعثراً وذلك على الرغم من بداية التعليم الجامعى منذ عام 1955 والذى يستوعب كل الحاصلين على الثانوية العامة دون النظر إلى أية شروط كالنسبة العامة ، أو التقدير العام للنجاح كما هو الحال فى الوقت الحاضر. هذا بالإضافة إلى أن طلاب الجامعات فى ذلك الوقت كانوا يتمتعون بمزايا تشجيعية منها الإقامة المجانية الكاملة والمنحة المالية وبعض الملابس «زى جامعى».

وتعتقد الدراسة الحالية أن السبب فى عدم تطور التعليم الثانوى أسوة بالتطور الملحوظ فى المرحلتين الإبتدائية والإعدادية قد يرجع إلى عدة عوامل رئيسية منها :

1- عدم التوسع فى بناء المدارس الثانوية وتوزيعها توزيعاً عادلاً حسب الكثافة السكانية والرقعة الجغرافية بالبلاد.
2- اتجاهات الطلاب فى ذلك الوقت وتفضيلهم الدراسات التى تختصر الطريق نحو الحصول على الوظيفة كالمعاهد المهنية والمدارس الصناعية التجارية والزراعية.
3- عدم انتشار الوعى وخاصة بين أولياء الأمور لمساعدة أبنائهم فى الحصول على مستوى تعليمى أعلى بل أن العكس هو الذى يحدث فى معظم الأحيان ، حيث يميل أولياء الأمور إلى حصول أبنائهم على الوظيفة أكثر من مواصلة الدراسة.

(د) التعليم المهنى والفنى :

سبق للدراسة الحالية أن أشارت فى مقدمة هذا الفصل إلى أن بداية التعليم المهنى والفنى فى ليبيا ترجع إلى عام 1947 فى عهد الإدارتين البريطانية والفرنسية ، حيث أنشئ أول معهد للمعلمين فى بنغازى ثم تلا ذلك افتتاح معهدين بطرابلس عام 1950 أحدهما للمعلمين والآخر للمعلمات.

وما تجدر الإشارة إلى ذكره هاهنا أن تلك المعاهد كانت تقبل الطلبة والطالبات الحاصلين على الشهادة الإبتدائية ، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات ثم زيدت فيما بعد لتصبح أربع سنوات ، ويتحصل خريجوها على (إجازة المعلمين العامة) التى تؤهل حاملها للتدريس بالمدارس الإبتدائية كمدرس فصل.

أما ما يمكن اعتباره تطويراً جديداً لهذا النوع من التعليم خلال فترة الاستقلال هو صدور اللائحة الخاصة بنظام مدارس ومعاهد المعلمين والمعلمات العامة والخاصة فى يونيه 1954 والتى نظمت شروط القبول ونظام الدراسة والمناهج المقررة ، كما تم أيضاً استحداث قسم جديد يقبل حملة الشهادة الإعدادية ومدة الدراسة به أربع سنوات ، يتحصل الناجحون بعدها على (إجازة التدريس الخاصة) التى تؤهل صاحبها للتدريس فى المدارس الإعدادية كمدرس مادة.

وأوضحت وزارة المعارف حينذاك بأن «الهدف من هذه المعاهد والتوسع فى إنشائها هو سد احتياجات البلاد الملحة من المدرسين الوطنيين المؤهلين تأهيلاً مهنياً وتربوياً»[1] وقد انتشرت هذه المعاهد بنوعيها فى معظم المدن الكبرى فى ليبيا وشهدت إقبالاً متزايداً من قبل الدارسين.

والجدولان الآتيان يوضحان تطور ونمو أعداد الدارسين بهذه المعاهد خلال الفترة موضع الدراسة.

جدول رقم (6)

يوضح تطور أعداد الطلبة والطالبات بمعاهد المعلمين العامة خلال الفترة من 1952 حتى 1963 [1]

العام الدراسى	عدد الطلبة		المجموع	نسبة الزيادة
	ذكور	إناث		
1953/52	291	89	380	-
1954/53	394	190	584	%53
1955/54	641	199	840	%121
1956/55	872	198	1070	%181.5
1957/56	881	252	1133	%189
1958/57	1013	287	1300	%242
1959/58	1089	275	1364	%259
1960/59	1268	297	1565	%312
1961/60	1416	375	1791	%371
1962/61	1376	430	1806	%375
1963/62	1376	543	1919	%405

(1) وزارة التربية والتعليم : (تقرير عن التعليم فى ليبيا) مرجع سابق ، ص 39.

جدول رقم (7)

يوضح تطور أعداد الطلبة والطالبات بمعاهد
المعلمين الخاصة خلال الفترة من 1954 حتى 1963 (1)

العام الدراسى	عدد الطلبة		المجموع	نسبة الزيادة
	ذكـور	إنـــاث		
1955/54	30	-	30	-
1956/55	55	-	55	%83
1957/56	198	-	198	%560
1958/57	200	-	200	%566.5
1959/58	312	-	312	%940
1960/59	316	-	316	%953
1961/60	362	-	362	%1106.5
1962/61	356	-	356	%1086.5
1963/62	376	-	376	%1153

(1) أحمد محمد القماطى ، مرجع سابق ، ص 208 .

يتضح من فحص الجدول رقم (6) أن هناك إقبالاً متزايداً خلال هذه الفترة على (معاهد المعلمين العامة) من الجنسين ، حيث تزايد المجموع العام لعدد الطلبة والطالبات من (380) طالباً وطالبة عام 1952 إلى (1919) طالباً وطالبة فى نهاية الفترة المذكورة ، أى بزيادة قدرها (1539) طالباً وطالبة ، وبنسبة مئوية للزيادة تبلغ 405% .

وبالمقارنة بين الزيادة فى عدد الذكور والإناث ، يلاحظ أن فارق الزيادة فى عدد الذكور بلغ فى نهاية المدة (1085) طالباً بنسبة مئوية فى الزيادة تبلغ 372.8% ، بينما بلغ فارق الزيادة فى عدد الإناث (454) طالبة ، أى بنسبة مئوية تصل إلى 510% ويعنى ذلك أن تزايد أعداد الطالبات الإناث على هذا النوع من التعليم خلال تلك الفترة كان يفوق نسبة تزايد أعداد الطلبة .

وترى الدراسة الحالية أن السبب فى ذلك قد يرجع إلى عدم وجود أى فرص لتعليم المرأة فى المجال المهنى سوى هذا النوع فقط من التعليم بينما فتحت الفرصة أمام الذكور فى مجالات أخرى كالصناعة والتجارة والزراعة وغيرها الأمر الذى جعل نسبة تزايد الإناث فى معاهد المعلمين العامة أكثر من الذكور.

ويلاحظ من الجدول رقم (7) عدم وجود أى طالبة بنظام معاهد المعلمين الخاصة – التى تقبل حملة الشهادة الإعدادية – ، وترجح الدراسة الحالية أسباب ذلك إلى عدم افتتاح معاهد خاصة بالطالبات فى تلك الفترة ، حيث لم يرد فى المراجع المتوفرة أى ذكر لهذا النوع من المعاهد ولم يسمح أولياء أمور الطالبات لبناتهم بالإنخراط فى هذه المعاهد المخصصة للأولاد.

ولم تتوفر للدراسة الحالية للأسف أية بيانات أو إحصائيات عن تطور التعليم الزراعى فى ليبيا خلال تلك الفترة وذلك باستثناء ما أوردته بعض الدراسات التى أشارت إلى افتتاح مدرستين زراعيتين إحداهما فى طرابلس والأخرى فى المرج عام 1950 تحت رعاية (هيئة المصالح الليبية الأمريكية المشتركة) .

يستخلص الباحث مما تقدم أن هناك قصوراً كبيراً خلال المدة المشار إليها فيما يتعلق بسياسة تكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين ، حيث تبين أن هناك نقصاً حاداً فى

المدارس الثانوية وخاصة مدارس البنات ، وكذلك لم تكن الفرص متكافئة بين الجنسين فى مجال الدراسات المهنية كالصناعة والتجارة والزراعة ومعاهد المعلمين الخاصة وذلك مما أدى إلى تأخر مشاركة المرأة الليبية فترة طويلة من الزمن فى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد.

أما التعليم الفنى فى ليبيا فقد سبق الإشارة إلى أن تاريخ إنشائه يرجع أيضاً إلى عهد الإدارة البريطانية والفرنسية ، حيث أنشئت أول مدرسة صناعية تجارية فى بنغازى عام 1947 تحت اشراف (هيئة المصالح الليبية الأمريكية المشتركة) . وفى طرابلس افتتح أول مركز للتدريب الفنى بمساعدة (هيئة العمل الدولية) ، كما أعيد افتتاح مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية التى كانت قد أغلقت فى عهد الاحتلال الإيطالى.

وخلال الفترة موضع الدراسة لم يستجد جديد يذكر على تطوير التعليم الفنى سوى صدور (لائحة التعليم الفنى) عام 1957 والتى بموجبها «أصبح للتعليم مرحلتان : مرحلة إعدادية نظام أربع سنوات بعد الإبتدائية ، ومرحلة ثانوية نظام ثلاث سنوات بعد الإعدادية – زيدت بعد ذلك لتصبح أربع سنوات – »[1] .

وقد نصت المادة الأولى من هذه اللائحة على أن التعليم الفنى جزء من كيان التربية العامة ، وهدف متمم للهدف الشامل الذى ترمى إليه ، كما تحدد فى هذه اللائحة أن التعليم الفنى يهدف إلى تكوين الفئات التالية :[2]

- فئة متوسطة لتخريج صاحب المهنة أو الحرفة من ذوى المهارة.
- فئة راقية لتخريج أصحاب المهارة العالية ومساعدى الفنيين.
- فئة تكميلية بعد إتمام التعليم فى إحدى الفئتين السابقتين.

وعن التخصصات التى يدرسها الطلاب فى المدارس الفنية بمرحلتيها الإعدادية والثانوية فهى : شعبة الميكانيكا ، وشعبة الحدادة واللحام وشعبة السيارات وشعبة الكهرباء، وشعبة تجارة الأثاث.

(1) وزارة التربية والتعليم : (تقرير عن التعليم فى ليبيا) ، مرجع سابق ، ص 37.
(2) أحمد محمد القماطى ، مرجع سابق ، ص 212.

ويمكن القول بأنه – على الرغم – من أهمية هذه التخصصات سواء بالنسبة للدارسين أنفسهم أو سوق العمل ، فإن الإتجاهات السائدة لدى الطلاب فى ذلك الوقت كانت تميل بصورة أكثر نحو مهنة التدريس وذلك لاعتبارات مهنية واجتماعية ، ناهيك عن عدم تشجيع الدولة نفسها لخريجى هذه المدارس من النواحى المادية والمعنوية الأمر الذى جعل الإقبال على هذا النوع من التعليم لم يرق إلى المستوى المطلوب ، ويتضح ذلك من الجدولين التاليين اللذين يوضحان تطور أعداد الدارسين بالتعليم الفنى بمرحلتيه الإعدادية والثانوية خلال المدة من 1952 وحتى 1963 .

جدول رقم (8)

يوضح تطور التعليم الفنى فى المرحلة الإعدادية خلال المدة من 1952 حتى 1963 (1)

العام الدراسى	عدد الطلبة	الزيادة السنوية	النسبة المئوية للزيادة
1953/52	379	-	-
1954/53	452	73	%19
1955/54	504	125	%33
1956/55	573	194	%51
1957/56	733	354	%93
1958/57	692	313	%82.5
1959/58	486	107	%28
1960/59	629	250	%66
1961/60	713	334	%88
1962/61	816	437	%115
1963/62	1186	807	%213

(1) K. Anderen. Educational Statistics. Document, No.3 Some main data from Availble Educational Statistics in Libyan Arab Republic, 1971, P.5.

يتضح من الجدول السابق أن تطور أعداد الطلبة بالمرحلة الإعدادية للتعليم الفنى فى هذه الفترة يعد ضئيلاً إذا ما قورن بنظيره فى معاهد المعلمين والمعلمات ، خصوصاً وأن هذه الزيادة قد تمتْ خلال إحدى عشرة سنة ، أى بمعدل 73 طالباً فى كل سنة.

أما إذا احتسبت نسبة الزيادة فى أعداد المقبولين فى هذه المرحلة سنوياً ، فسوف نلاحظ أن النسبة المئوية للزيادة السنوية خلال عام 55/54 مثلاً تصل فقط إلى 11.8% بدلاً من 33% ، وفى عام 56/55 تبلغ 14% بدلاً من 51% ، أما فى عامى 58/57 و 59/58 فإنها تنخفض بنسبة مئوية متتالية -5.5% , -30%.

وإذا كانت الدراسة الحالية قد استخلصت – فيما سبق – نتيجة مفادها أن التعليم الثانوى العام والتعليم الإعدادى الفنى سواء فى هذه الفترة أم الفترة السابقة لم يجدا العناية الكافية من الجهات المسئولة عن التعليم سواء فى فترة الإدارتين البريطانية والفرنسية أو فترة عهد الاستقلال وذلك بالقدر الذى حظيا به التعليم الإبتدائى والإعدادى العام .... فماذا عن التعليم الفنى بالمرحلة الثانوية خلال هذه الفترة ؟.

إن الإجابة على هذا التساؤل يبينها لنا الجدول التالى :

جدول رقم (9)

يوضح تطور أعداد الطلبة بالمرحلة الثانوية من التعليم الفنى بليبيا خلال المدة من 1958 حتى 1963 (1)

العام الدراسى	عدد الطلبة	فارق الزيادة السنوية	نسبة الزيادة
1959/58	232	-	-
1960/59	227	5-	%2-
1961/60	246	14	%6
1962/61	339	107	%46
1963/62	311	79	%34

(1) وزارة التربية والتعليم (دراسة تاريخية عن تطور التعليم فى ج.ع.ل من العهد العثمانى حتى الوقت الحاضر) مرجع سابق ، ص 46.

يتبين من الجدول رقم (9) أن تطور عدد الطلبة بمرحلة التعليم الثانوى الفنى خلال هذه الفترة لم يكن أسعد حظاً من تطوره بالمرحلة الإعدادية ، إذ انخفض فى عام 60/59 بنسبة مئوية قدرها -2% ، ولم يزد خلال عام 61/60 عن 6% فقط.

وإذا كان قد ارتفع فى عام 62/61 ليصل إلى 46% فيلاحظ أنه يعود للانخفاض مرة أخرى عام 63/62 ليصل إلى 34% ، وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل على حالة التخبط والسير غير المرضى لهذا النوع من التعليم – وخاصة بمرحلته الثانوية – مما يؤكد حقيقة أثر اتجاهات الطلاب وأولياء الأمور ومؤثرات الاعتبارات الاجتماعية فى تلك الآونة التى كانت ترى فى مهنة المدرس والمرشد الزراعى والكاتب والموظف الإدارى مكانة اجتماعية أفضل من الفنى فى المصنع أو الورشة ، أو ما شابه ذلك ، وما زالت هذه النظرة – للأسف الشديد – سائدة بين البعض من الشباب الليبى حتى الوقت الحاضر ، والدليل على ذلك تزايد الإقبال على التعليم الثانوى العام والعزوف عن التعليم الفنى والتقنى رغم كل المغريات ، وتلك من أكبر المشاكل التى تعانيها التربية فى ليبيا وخصوصاً فى السنوات الأخيرة ، وسوف يأتى توضيح ذلك بصورة أكثر تفصيلاً عند تناول البنية التعليمية الجديدة التى طبقت فى ليبيا فى أوائل الثمانينيات والعقبات التى واجهت تنفيذها.

(هـ) التعليم الدينى :

لقد سبقت الإشارة فى مقدمة هذا الفصل إلى أن بداية التعليم الدينى فى ليبيا كانت تعليماً دينياً يتم تدريسه بالطرق التقليدية فى الجوامع والكتاتيب والربط والثغور الإسلامية ، ثم الزوايا السنوسية فيما بعد. غير أن هذا التعليم الدينى قد تعرض لحروب عقائدية شرسه وخاصة خلال فترة الإحتلال الإيطالى حتى اقتضى الأمر فى النهاية إلى إغلاق كافة الأماكن التى كانت تتخذ كمقار للتعليم ونشر الدين الإسلامى، وذلك لما لهذا التعليم الدينى من تأثير فى تأجيج روح المقاومة وإثارة الحماس الدينى ضد الغزاة المحتلين.

وعلى الرغم من السماح بإعادة افتتاح المدارس القرآنية وممارسة أنشطة التعليم الدينى فى فترة الإدارتين البريطانية والفرنسية إلا أنه يبدو أن هذه السلطات قد تعمدت

تجاهل هذا النوع من التعليم حيث لم تعره اهتماماً يذكر ، وقد ظل تعليماً أهلياً تحت اشراف الأهالى والمؤسسات الخيرية وذلك حتى حصول البلاد على استقلالها عام 1951 ، وعند ذلك «فقد أصبح التعليم الدينى وخاصة فى ولاية برقة تحت اشراف نظارة المعارف حيث تم افتتاح المعهد الدينى بمدينة البيضاء عام 1952 إضافة إلى اشرافها على حوالى (44) زاوية ، و (40) كتاباً لتحفيظ القرآن ، ثم انتشر التعليم الدينى فى ولايتى طرابلس وفزان حيث بلغ عدد مراكز تحفيظ القرآن خلال العامين الأولين حوالى 84 مركزاً لتحفيظ القرآن وتدريس العلوم الشرعية وذلك بالإضافة إلى افتتاح إثنى عشر معهداً ثانوياً دينياً لتعليم اللغة العربية والعلوم القرآنية فى كافة أرجاء البلاد»[1] .

وقد تطور التعليم الدينى خلال هذه الفترة بعد إحضار المناهج والكتب المدرسية من الأزهر ، حيث كان الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر – الحالى – أحد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية وذلك ضمن نخبة من الأزهريين الذين شاركوا فى تطوير التعليم الدينى فى المعاهد الدينية وكليات الجامعة الإسلامية.

وهكذا فقد انتشرت المعاهد الدينية فى جميع أرجاء البلاد بعد أن رصدت الدولة ميزانية خاصة بالتعليم الدينى ، كما أصبحت الجامعة الإسلامية تتكون من ثلاث كليات هى : كلية الشريعة ، كلية أصول الدين ، كلية اللغة العربية ، كما شرعت فى أيامها الأخيرة وقبل قيام الثورة بفترة قصيرة فى برنامج الدراسات العليا بمنطقة الجغبوب جنوبى طبرق.

«وقد ورد ضمن خطة التنمية الأولى للسنوات 68/63 أن الميزانية المخصصة للجامعة الإسلامية تشكل نسبة 19% من مجموع مخصصات قطاع التعليم البالغ مقدارها 22.365.000 مليون جنيه ليبى»[1] .

يفهم مما تقدم أن هناك توجهاً فى السياسة التعليمية خلال هذه الفترة نحو الاهتمام بالتعليم الدينى يفوق الاهتمام بالتعليم العام والتعليم المهنى والفنى حيث وضع الملك

---

(1) نظارة معارف برقة ، (النشرة الإحصائية التعليمية لعام 58/57) ، ص 3.

(2) المملكة الليبية ، وزارة التخطيط والتنمية ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 68/63 ، ص 24.

محمد إدريس السنوسى بيده اللبنة الأولى لحجر الأساس لبناء المعهد الدينى بالبيضاء عام 1952 كما خصصت ميزانيات خاصة وإدارة مستقلة للجامعة الإسلامية والمعاهد الدينية مما أدى إلى قلة التركيز على الأنواع الأخرى من التعليم وذلك مما حدا بحكومة الثورة إلى أن تجعل ذلك من ضمن الأسباب التى أدت إلى إغلاق هذه الجامعة عام 1970.

ولكن مهما يكن الأمر فإن أحداً لا يستطيع أن ينكر ، أو يتجاهل حقيقة الدور الهام الذى قامت به هذه الجامعة والمعاهد الدينية التابعة لها سواء معاهد البعوث أو القراءات أو غيرها فى نشر تعليم اللغة العربية والدراسات الإسلامية سواء داخل ليبيا أم خارجها ، حيث تخرج منها – بالإضافة إلى الليبيين – المئات من أبناء المسلمين فى كافة بقاع الأرض ، كما أن معظم خريجى هذه الجامعة من الليبيين هم الذين يشاركون الآن فى تسيير دفة العمل فى مجالات التعليم والقضاء والنيابة.

ولقد كان الأجدر ذكر إحصائية رقمية عن تطور التعليم الدينى فى ليبيا خلال هذه الفترة غير أنه – فى الواقع – قد تعذر على الباحث الحصول على مثل هذه الاحصائيات وذلك نتيجة لقيام الثورة الثقافية عام 1973 والتى أفرغت مكتبة الجامعة من كل البيانات والمعلومات والاحصاءات الخاصة بذلك.

(و) التعليم الجامعى :

لقد تناولت الدراسة الحالية فى الجزئية السابقة التعليم الجامعى الدينى ، أما التعليم الجامعى العام فقد تأسست فى ليبيا عام 1955 أول جامعة ليبية بالمفهوم الحديث باسم (الجامعة الليبية) فى مدينة بنغازى وافتتحت لها فرعاً فى مدينة طرابلس ، حيث بدأت هذه الجامعة بكلية الآداب والتربية التى بدأت الدراسة بها فى العام التالى بعدد (33) طالباً فقط ، ثم لحقتها كلية العلوم فى المقر الفرعى بطرابلس عام 1957 .

«وفى ذلك الوقت لم تخرج الأهداف الرئيسية للجامعة الليبية عن تكوين المعلمين للمدارس الإعدادية والثانوية بالتعليم العام ، وعن تكوين موظفين وإداريين للإدارات الحكومية والمؤسسات العامة المختلفة ، كما اعتمدت الجامعة الليبية فى نشأتها وتصميم

مناهجها وتشريع قوانينها ، وتأليف كتبها ، وتكوين أساتذتها وموظفيها على الخبرات العربية والأجنبية»[1] . إذ لم يكن فى البلاد أساتذة أو خبراء بالشروط والكيفية المتعارف عليها اليوم بحيث يمكن الاعتماد عليهم فى التدريس الجامعى ، أو تسيير هذه الجامعة ومرافقها اللهم إلا بعض الوظائف البسيطة مثل الكتبة والإداريين ، والخفراء والمستخدمين فى المطاعم والمخازن والمرافق التابعة للجامعة .

وعلى أية حال فقد تطورت هذه الجامعة وأنشأت لها عام 1957 أيضاً كلية الاقتصاد والتجارة فى بنغازى ، ثم افتتحت فى عام 1962 كلية للحقوق فى بنغازى أيضاً ، «ووصل عدد الكليات المنشأة قبل قيام الثورة فى 1969 إلى (7) كليات ، منها ثلاث كليات فى بنغازى هى الآداب والاقتصاد والحقوق ، وأربع كليات فى طرابلس هى كليات العلوم والزراعة والهندسة والتربية»[2] .

ومن المآخذ التى سجلت على سياسة التعليم الجامعى فى تلك الفترة هى أنها لم تراع عند توزيع الكليات العلمية والأدبية بين المكانين اللذين تواجد فيهما تعليم جامعى عملية التوازن فى إتاحة الفرص التعليمية الأدبية والعلمية حيث تركزت معظم الكليات الأدبية فى المنطقة الشرقية بينما وضعت معظم الكليات العلمية فى المنطقة الغربية من البلاد. كما أنها كانت تركز على الكم أكثر من الكيف حيث تشير دراسة للدكتور على الحوات إلى أنه «كثيراً ما تنتقد الجامعات فى الوطن العربى بأنها تركز على الكم أكثر من الكيف ، أى أنها تقبل وتخرج أعداداً كثيرة من الطلاب ولكن كفاءتهم العلمية والتخصصية ضعيفة جداً ، بل أحياناً يصفها البعض بأنها لا تزيد على مستوى الشهادة الثانوية العامة إلا قليلاً ، فكأن الجامعة لم تعمل حيالهم شيئاً سوى تقديم بعض المعلومات وأساسيات التخصص»[3] .

والجامعة الليبية ربما يطولها بعض هذا النقد وبشكل محدد حيث أنها ركزت فى البداية على تخريج مدرسين وإداريين ، وهذا يعود إلى عوامل وظروف تاريخية تتمثل

---

(1) مصطفى بوشعاله وآخرون ، تطور التعليم فى ليبيا خلال السنوات 91/90/89 ، التقرير الوطنى للجماهيرية الليبية المقدم للمؤتمر الدولى للتربية ، الدورة (43) ، جنيف ، 1992 ، ص 11 .

(2) الدكتور على الحوات ، التعليم العالى فى ليبيا ، مجلة أمل ، العدد الأول ، سبتمبر 1993 ، ص 33 .

(3) المرجع السابق ، ص 68 .

فى الرغبة الملحة فى القضاء على الأمية وتوفير الموظفين لتغطية احتياجات البلاد. ومعنى ذلك أن سياسة التعليم الجامعى فى ذلك الوقت كانت تسعى إلى الإسهام فى نشر التعليم العام والثقافة العامة أكثر من تخريج أخصائيين وفنيين لأن الحاجة كانت ملحة إلى تخريج مدرسين مؤهلين بسبب التوسع فى التعليم ، إلى جانب الحاجة أيضاً إلى إداريين من ذوى الكفاءة لتسيير دقة الأمور فى كافة مرافق الدولة التى حصلت على استقلالها حديثاً ، غير أن ذلك ينبغى ألا يمنع بأى حال من الأحوال من ضرورة انتهاج سياسة الموازنة بين الكم والكيف. وهذا ما تحاول سياسة التعليم الجامعى فى ليبيا منذ بداية التسعينيات الأخذ به كما سيتم تناوله فى الفصول القادمة.

يستخلص الباحث من دراسة وتحليل واقع التعليم فى ليبيا خلال الفترة التى أعقبت حصول البلاد على استقلالها فى عام 1951 وحتى قيام أول خطة تربوية عرفتها البلاد عام 1963 جملة من الحقائق يمكن تلخيصها فيما يلى :-

1- تبين أن هناك اهتماماً متزايداً بالتعليم العام الإبتدائى والإعدادى وكذلك التعليم الدينى أكثر من الإهتمام بالتعليم الثانوى العام والتعليم الفنى والمهنى والتقنى وذلك على الرغم من حاجة البلاد الماسة – كبلدٍ نامٍ – إلى مثل الأنواع الأخيرة من التعليم.

2- نتيجة لقلة المدارس الثانوية التى افُتتحت خلال هذه الفترة من جهة ، وعدم الوعى الاجتماعى والظروف الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى ، فإن هناك عزوفاً من قبل الطلاب وبعض أولياء الأمور عن مواصلة التعليم والاكتفاء بالمؤهل الذى يؤدى إلى الحصول على عمل وخاصة فى المجال المكتبى.

3- على الرغم من عدم وجود خطة للتعليم ذات أهداف محددة وبرنامج عمل محدد بزمن إلا أنه قد صدرت قوانين ولوائح لتنظيم كل نوع من أنواع التعليم تحت الاشراف الإدارى والمالى لنظارات المعارف بالولايات من جهة ، والوزارة على المستوى المركزى من جهة أخرى.

4- شملت الحكومة الجامعة الإسلامية برعاية أكثر ليس رغبة صادقة فى نشر هذا النوع من التعليم بقدر ما كانت رغبة فى التملق ومملاءة واسترضاء الأسرة

السنوسية الحاكمة آنذاك ، الأمر الذى أدى إلى انعكاس تلك السياسة على هذه الجامعة بالنتائج الوخيمة فيما بعد وذلك على الرغم من الدور الذى لعبته هذه الجامعة فى نشر اللغة العربية والدين الإسلامى فى بلاد كثيرة من العالم ، إضافة إلى ما خرجت من الليبيين المؤهلين تأهيلاً جامعياً متخصصاً فى مجالات اللغة العربية ، والشريعة والفقه ، وأصول الدين.

أما عن الجامعة الليبية فلا يود الباحث أن يكرر ما سبق أن ذكره عنها منذ قليل إلا أنها – فى الواقع – كانت تسير سيراً مرضياً نتيجة عدم الكثافة الطلابية من جهة ، وتوفر الموارد المادية والخبرات العربية والأجنبية الجيدة التى كان يتم التعاقد معها للعمل بكليات الجامعة حينذاك من جهة أخرى ، مما أدى إلى رفع كفائتها الداخلية حينذاك.

وخلاصة القول أن ليبيا قد مرت بظروف سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة كانت لها انعكاساتها الخطيرة على التعليم والتى من أهمها أن السياسة التعليمية كانت تديرها الأيدى الأجنبية التى تتحكم فى الموارد المالية وهى الشريان الذى يغذى التعليم ، بل ويعتمد على هذه الموارد كافة القطاعات الأخرى فى الدولة ، ولكن ما أن اكتشف النفط وبدأ تصديره منذ أوائل الستينيات حتى تغيرت الأحوال وارتفع معدل الدخل القومى للبلاد ولم يكن يعوزها إلا السيطرة على مواردها الاقتصادية والتخطيط السليم لإقامة مشروعات التنمية.

وإذا كان هذا هو واقع التعليم فى ليبيا قبل ظهور التخطيط توسع عشوائى فى بعض الجوانب ، وقصور واضح فى جوانب أخرى ، فماذا ستكون أوجه التطوير ومجالاتها التى سينالها قطاع التعليم والتربية فى ليبيا بعد قيام التخطيط التربوى؟

هذا ما سوف يتم تناوله فى الفصل التالى من هذه الدراسة.